الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-11-29

الشروق

التغيير.. هل وصل محطة النهاية؟

عبد الحميد عثماني

بطي موعد الاستحقاق المحلي تستكمل الجزائر مسار البناء المؤسساتي الجديد المنبثق عن حراك 22 فبراير 2019، لتنطلق نحو آفاق جديدة من التغيير الهادئ، أو على الأقل ذلك ما نتمناه، وتفتح طريقها نحو أولويات التنمية والاستجابة لتطلعات المواطنين في كل المجالات.

لا يمكن الإدعاء بأنّ الانتخابات منذ رئاسيات 12 ديسمبر إلى محليات 27 نوفمبر، مرورا بالاستفتاء الدستوري والبرلمانيات، كانت شفافة ومثالية وفق معايير الديمقراطيات العريقة، لكن الإنكار بأن لا شيء تحقق في الاتجاه الصحيح قول يرقى إلى منزلة الجحود السياسي، وعلينا الاقتناع الجماعي بأن التغيير عملية متكاملة، يتداخل فيها مستوى الإرادة السياسية مع عمق الثقافة الاجتماعية وجاهزية النخب للانتقال الديمقراطي.

لذلك سنعتبر ما تحقق حتى الآن على طريق الإصلاح العام والتطهير الانتخابي على وجه الخصوص، مع كل المؤاخذات والانحرافات المحدودة، سنعتبره مكاسب أساسيّة ينبغي تثمينها والبناء عليها في تجاوز الأخطاء والنقائص، لأنّ الأهم مرحليا، وفي ظل رهانات داخلية وإقليمية كثيرة، قد يكون امتلاك هيئات تمثيلية وطنيا ومحليا في حد ذاتها، ومهما كانت الانتقادات الموجهة إليها، على أن يتواصل العمل الرسمي والنضالي المدني لتجذير التغيير، ثقافة وممارسة، في كافة المستويات ومن جميع الأطراف.

إنّ ما ينبغي الانتباه إليه الآن هو أنّ التجديد المؤسساتي، على أهميته في ضمان الاستقرار للدولة بتجنيبها حالة الفراغ والفوضى، يبقى عمليا المحطة الأولى في مسار التغيير المنشود، حيث العبرة في النهاية بمخرجات تلك الهيئات المنتخبة وفق تطلعات الشعب.

لذلك لا معنى للتجديد المؤسساتي إذا لم نُصلح ممارسات المنتخب من أعلى مستوى إلى أدناه، لأنّ المطلوب هو تغيير الجواهر قبل الواجهات، وإحداث القطيعة مع السلوكات البالية بتكريس المجالس المنتخبة في خدمة المواطن والتنمية المحلية.

إنّ المواطن مسؤول عن خياراته الشخصية والجماعية، سواء من آثر التصويت أو الامتناع، وعليه مواصلة تحمّل مسؤولياته في مرافقة المجالس البلدية والولائية، لمراقبتها في تنفيذ الالتزامات ومحاسبتها على كل التعهدات الانتخابية، خاصة عن طريق تفعيل دور المجتمع المدني.

لقد أقر رئيس الجمهورية بمحدودية صلاحيات البلديات ضمن دوائر صناعة القرار التنموي وإنجازه، والمرتقب من تعديلات قانون البلدية والولاية هو تعزيز سلطات المنتخب، بما يحقق مبادئ التنافسية والمكافأة وفق الأداء، حتى يتسنّى للمجالس المحلية تلبية حاجيات سكانها وفق الخصوصية المناطقية ونتائج عملها الميداني.

إنّ التفرغ من المواعيد الانتخابية، وهي صفحة طويناها بكل محاسنها ومساوئها، يضع الجزائريين بكل قواهم أمام رهانات أخرى أكثر أهمية من حيث الخطورة والاستعجال، ويبرز بهذا الصدد إنجاز الانتقال الاقتصادي ومجابهة التحديات الإقليمية.

لقد رسم رئيس الجمهورية الأولويات بوضوح، بإعلانه مخطط الإنعاش الاقتصادي ثم تعيين "رجل مالية" على رأس الوزارة الأولى، لأنّ تبعية الخزينة العمومية لموارد الريع النفطي ظلت نقطة ضعف ملازمة لوضع الدولة الوطنية منذ الاستقلال، وحان الوقت لتصحيح الاختلالات الكبرى، بالتوجه تدريجيا نحو اقتصاد عصري ومتوازن، ولعل التركيز على قطاعات الرقمنة والابتكار والذكاء الاصطناعي والصيرفة الإسلامية والمؤسسات الناشئة والتطوير الفلاحي نحو شعب زراعية استراتيجية والصناعة الصيدلانية وتحفيز الصادرات خارج المحروقات ومراجعة آليات الدعم الاجتماعي التقليدي وغيرها من المبادرات من بوادر التحوّل الإيجابي، وعلى السلطة التنفيذية الاستمرار في خطتها الطموحة بنفس الشغف والجدية بعيدا عن حسابات السوق النفطية المتقلبة.

أمّا تحديات بلادنا في محيطها الإقليمي، ومقارباتها في السياسة الخارجية بشكل عام، فهي محل إجماع بين الجزائريين، ولا شك أنّ هذا من عوامل التلاحم الوطني التي وجب الاستثمار فيها، لتمتين الجبهة الداخلية، باعتبارها صمام الأمان الأول في ردّ المخاطر الخارجية.

على الجزائريين الإدراك بأنّ تركة الماضي بتراكمات الفساد وقصور التسيير تشكل اليوم عقبة كبيرة أمام الإصلاح، كما أنّ أحلامهم في اللحاق بالعالم المتحول بشكل خيالي على مشروعيتها تبقى محفوفة بالعوائق الكثيرة، لذلك لا خيار أمامهم سوى تجميع كافة قواهم الوطنية عبر تكريس التوافق على أوسع نطاق ممكن حول مشروع الإصلاح الوطني بكلّ أبعاده وتجنيد المجتمع وراءه، بانخراط مؤسسات الدولة والطبقة السياسية والنخبة الثقافية والإعلامية، حتى نصل بالجزائر إلى شاطئ التغيير الآمن الذي ينطلق قطاره للتو.

الحياة
ELHAYATONLINE

المترشحون ينتظرون نتائج المحليات

72 ساعة من "السوسبانس"...

هكذا تكون مراحل فرز الأصوات

سلمى ساسي

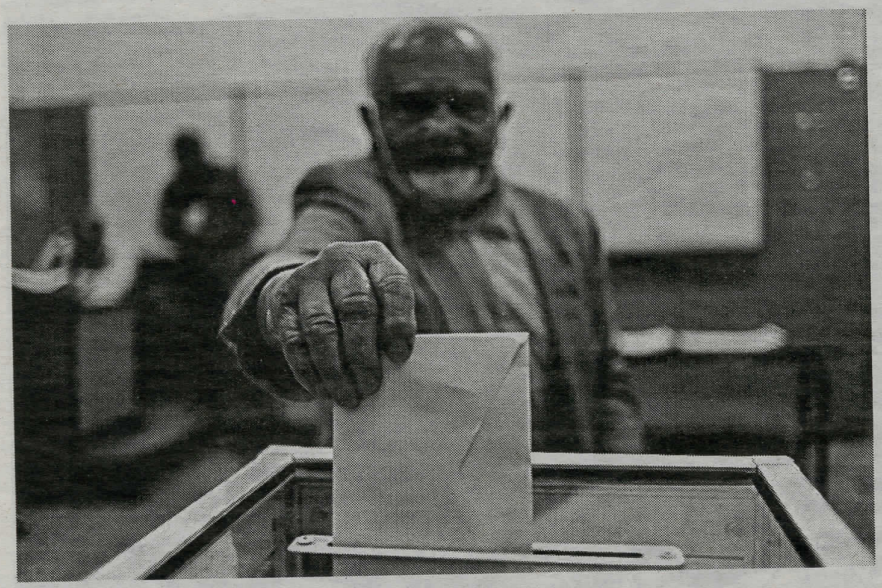

» تنتظر الأحزاب السياسية والقوائم الحرة التي شاركت في الاستحقاقات المحلية التي جرت أول أمس، الإعلان عن النتائج النهائية لهذا الموعد الانتخابي المهم، والذي اختار فيه الشعب ممثليه في المجالس البلدية والولائية بكل شفافية ونزاهة.

وسيكون المشاركون في المحليات أمام 72 ساعة كاملة من الانتظار، على اعتبار أنّ عملية الفرز ستأخذ وقتا بسبب كثرة القوائم وتعقد العملية، مقارنة بالعمليات السابقة، وهو الأمر الذي يجعل الإعلان عن النتائج النهائية يكون بعد 3 أيام من تاريخ الانتخابات.

وتعتمد هيئة محمد شرفي في عملية فرز أصوات الناخبين، على ما جاء في القانون العضوي، المتعلق بنظام الانتخابات، فيما تعلق بتجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية، بهذا الخصوص، بحيث تنص المادة 169 من قانون الانتخابات، أنّ أعضاء المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي ينتخبون لـ«عهدة مدتها 5 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة وبتصويت تفضيلي دون مزج".

وتوزع المقاعد "المطلوب شغلها بين القوائم بالتناسب، حسب عدد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة مع تطبيق قائمة الباقي للأقوى، ولا تأخذ في الحسبان عند توزيع المقاعد، القوائم التي لم تحصل على نسبة 5 من المائة على الأقل من الأصوات المعبر عنها".

ويقدم المترشح للانتخاب لرئاسة المجلس الشعبي البلدي من القائمة الحائزة الأغلبية المطلقة للمقاعد، وفي حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، يمكن للقائمتين الحائزتين خمسة وثلاثين من المائة (35٪) على الأقل من المقاعد تقديم مرشح.

أمّا في حالة عدم حصول أي قائمة على خمسة وثلاثين من المائة (35٪) على الأقل من المقاعد، يمكن لجميع القوائم تقديم مرشح عنها وفي حالة تساوي الأصوات المحصل عليها، يعلن فائزا المترشح الأكبر سنا.

للإشارة، لقد اتجه الناخبون أول أمس إلى مراكز الاقتراع لاختيار ممثليهم في المجالس الشعبية والولائية بكل شفافية ونزاهة، أين كان الجزائريون على موعد للإدلاء بأصواتهم.

وسخرت الدولة للاستحقاقات المحلية كل الإمكانيات المادية والبشرية لإنجاحها، بداية من البروتوكول الصحي الذي اعتمدته السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالتنسيق مع اللجنة العلمية لمتابعة ورصد تفشي فيروس كورونا، مرورا بالمخطط الأمني الذي سطرته الجهات الأمنية لضمان إجراء المحليات في ظروف آمنة، وصولا إلى كل الإمكانيات اللوجستية التي سخرتها هيئة محمد شرفي لإنجاح الاستحقاق المهم والمصيري الذي عرفته البلاد.◆

الشروق

الحدث

الإثنين 29 نوفمبر 2021 الموافق 24 ربيع الثاني 1443 العدد 6959

لجنة الانتخابات تكتفي بنسب المشاركة والأحزاب تعلن نتائجها الأولية

تمدد الإسلاميين.. الأفلان يتراجع والأرندي يحفظ "ماء الوجه"!

منصب "المير" في مزاد التحالفات الحزبية

35.97 بالمائة المشاركة في المجالس البلدية و34.39 بالمجالس الولائية

أماطت الأحزاب السياسية النقاب عن النتائج الأولية لانتخابات المجالس المحلية مستبقة بذلك الإعلان الرسمي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وكشفت قيادات حزبية توسع حصة الإسلاميين في المجالس الشعبية البلدية والولائية المنتخبة، مقابل تراجع حصة حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة صغيرة، في وقت تمكن التجمع الوطني الديمقراطي من الحفاظ على مكانته مع تسجيل تقدم طفيف له مقارنة بالتشريعيات الماضية، هذا التقدم الذي انسحب كذلك على نسبة المشاركة في الاستحقاقات التي بلغت بالمجالس البلدية 35.97 بالمائة ملامسة 36 بالمائة، و34.39 بالمائة بالمجالس الولائية.

أسماء بهلولي

يبدو من خلال النتائج الأولية للانتخابات أن ملامح التغيير بدأت تتجسد على مستوى خارطة التمثيل المحلي، فالأحزاب التي سبق لها وأن حققت نتائج مرضية في المحليات الماضية على غرار الأفلان وتاج والأرندي، وحسب الأرقام الأولية التي اطلعت عليها "الشروق" فقد تم تسجيل تمدد للإسلاميين في العديد من بلديات الوطن، وهو ما يؤكد عليه القيادي في حركة مجتمع السلم ناصر حمداوش، الذي قال إن النتائج الأولية لانتخابات المجالس المحلية بالنسبة لـ"حمس"، تظهر تقدما ملحوظ في عدد الأصوات المعبر عنها والمقاعد التي آلت للحزب، وذلك مقارنة بمحليات 2017، مشيرا في تصريح لـ"الشروق" أنه رغم الصعوبات والعراقيل التي صاحبت عملية جمع التوقيعات والترشيحات والظروف الصعبة، إلا أن حمس تمكنت من الحفاظ على مكانتها وتحقيق تقدم ملحوظ بإحرازها لما يقارب 85 بلدية في انتظار ما ستسفر عنه التحالفات التي منحت فيها الحرية للقاعدة قائلا: "الانتخابات ليست رهانا حقيقيا للتغيير، ولكن تبقى وسيلة من وسائل الكفاح والنضال والمقاومة السياسية ومحطة مهمة في تاريخ البلاد"، وبالنسبة للتجاوزات التي وقعت خلال هذه العملية قال - محدثنا - حمس لم تسجل تجاوزات خطيرة وكبيرة من شأنها التأثير سلبا على نتائج الانتخابات.

وبالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني الذي كان يعول على تحقيق نتائج مبهرة تراجع مقارنة بمحليات 2017، خاصة وان اعتماد القائمة المفتوحة في قانون الانتخابات الجديد، أثر بصفة مباشرة على قيادة الأفلان للعديد من المجالس البلدية، وهو ما يؤكد عليه عضو المكتب السياسي في الحزب سيد أحمد تمامري الذي قال لـ"الشروق" أن أغلبية البلديات التي شارك فيها الحزب حازت قوائمه نسبة 35 بالمائة، ما يفرض على الحزب الدخول في تحالفات مع تشكيلات سياسية أخرى، عكس بعض المجالس البلدية التي تحصلت فيها قائمة الأفلان على نسبة 50 بالمائة ما يعني أن المرشح للفوز بمنصب "المير" سيكون من حزب جبهة التحرير الوطني، مشيرا إلى أن النتائج لم تحسم بعد في انتظار ما ستسفر عليه عملية التحالفات.

بالمقابل، انتقد التجمع الوطني الديمقراطي ما وصفه انفراد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات واللجان الولائية بمتابعة نتائج العملية الانتخابية بعيدا عن أعين الأحزاب السياسية التي يفترض حسب القيادي في الحزب العربي صافي أن تكون شريكا في العملية دون أي إقصاء، مشيرا في تصريح لـ"الشروق" أن النتائج الأولية التي تحصل عليها الأرندي في هذه الاستحقاقات تؤكد مرة أخرى أن التجمع الوطني الديمقراطي لا يزال متقدما في أغلب الولايات، قائلا "النتائج تحسنت مقارنة بالتشريعيات الماضية، ولكن لا يمكن القول أنها أحسن بالنسبة لمحليات 2017"، ويرجع - محدثنا - ذلك إلى طبيعة النمط الانتخابي، فحسبه نظام القائمة المغلقة يختلف كثيرا عن المفتوحة، إضافة إلى كون الانتخابات المحلية السابقة كانت تحت إشراف الإدارة وليس السلطة المستقلة التي تنقصها التجربة والخبرة.

من جانبها، وصفت حركة البناء الوطني النتائج الأولية للانتخابات المحلية بـ"المقبولة جدا" نظرا لما حققه الحزب في هذه الاستحقاقات بعد تمكنه من مضاعفة النتائج بـ10 مرات مقارنة بمحليات 2017، حسب مدير التنظيم وهاب قلعي الذي قال أن البناء تمكنت من الاستحواذ على رئاسة 7 بلديات بالعاصمة، في انتظار ما ستسفر عنه النتائج النهائية.

من جهتها اعتبرت جبهة القوى الاشتراكية، أن حزبها تمكن من السيطرة والمحافظة على معاقله التاريخية على غرار ولايتي تيزي وزو وبجاية، وحسب الناطق الرسمي للحزب وليد زعنابي فإن النتائج الأولية لم تحسم بعد، خاصة مع تأخر صدور النتائج من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، كما لم يستبعد دخول الأفافاس مستقبلا في تحالفات.

للإشارة، فقد بلغت نسبة المشاركة في الاقتراع الخاص بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية الذي جرى عبر كامل التراب الوطني 35،97 بالمائة عند غلق مراكز التصويت، بينما بلغت 34،39 بالمائة بالنسبة لانتخاب أعضاء المجالس الولائية، حسب ما أعلن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

شرفي يعلن عن النتائج الأولية للمحليات

35.97% نسبة مشاركة في البلديات و 34.39% في الولائي

● المحليات جرت في جو هادئ والنتائج المؤقتة في غضون هذا الأسبوع

أعلن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أن نسبة المشاركة الوطنية في الانتخابات المحلية التي جرت أول أمس قد بلغت 35.97 من المائة بالنسبة لانتخابات المجالس الشعبية البلدية، و نسبة 34.39 من المائة بالنسبة لانتخابات المجالس الشعبية الولائية بعد غلق مكاتب الاقتراع في الثامنة مساء، وقال إن النتائج المؤقتة للاقتراع سيعلن عنها في غضون هذا الأسبوع بعد الطعون.

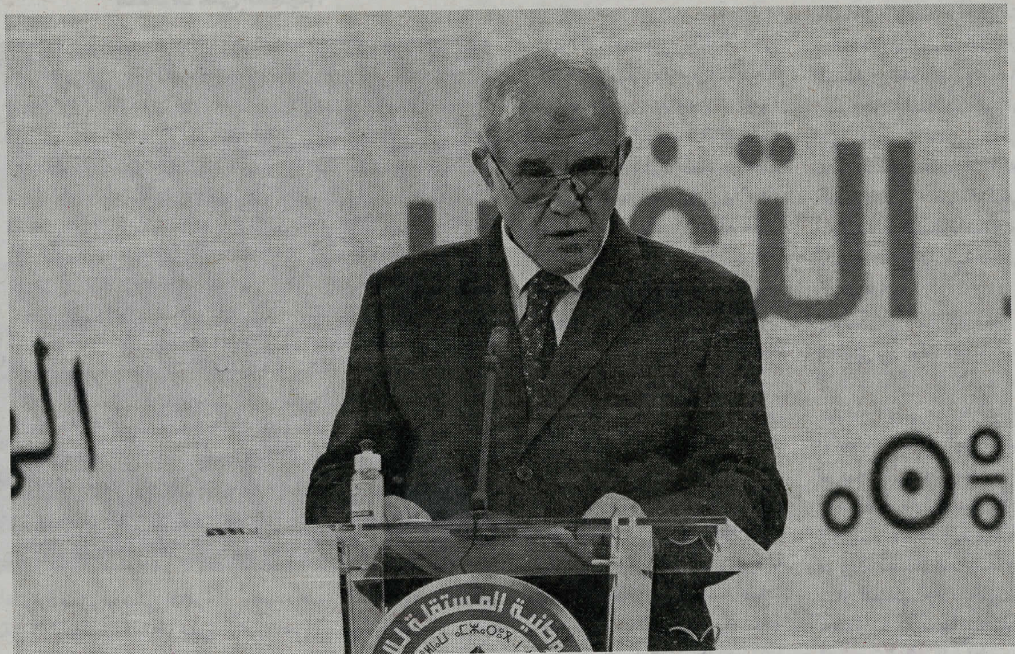

وقال محمد شرفي سهرة السبت في آخر لقاء صحفي له خاص بتقديم نتائج الاقتراع بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال إن عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات تجديد المجالس الشعبية البلدية قد بلغ بعد غلق مكاتب الاقتراع 8.517.919 ناخبا عبر كافة القطر الوطني، وهو ما يمثل نسبة 35.97 من المائة.

بينما بلغ عدد الناخبين المصوتين في انتخابات تجديد المجالس الشعبية الولائية على المستوى الوطني 8.154.226 ناخبا، أي ما يساوي نسبة 34.39 من المائة.

وفي ذات السياق أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أن الإعلان عن النتائج المؤقتة للاقتراع سيكون في غضون هذا الأسبوع على أن يكشف عن النتائج النهائية بعد انقضاء آجال الطعون ودراستها والفصل فيها.

وينص القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات في المادة 185 على أن اللجنة الانتخابية الولائية تجمع النتائج التي سجلتها وأرسلتها اللجان الانتخابية البلدية، وتودع محاضر النتائج مرفقة بالاعتراضات لدى أمانة المندوبية الولائية للسلطة المستقلة في أجل أقصاه ست وتسعون (96) ساعة من تاريخ اختتام الاقتراع.

وحسب نص المادة 186 من ذات القانون يمكن لرئيس السلطة المستقلة-عند الاقتضاء- تمديد هذا الأجل بثمان وأربعين (48) ساعة كأقصى حد، في حين تبت المندوبية الولائية للسلطة المستقلة في الاعتراضات ويعلن منسقها النتائج المؤقتة لانتخابات المجالس الشعبية البلدية و الولائية في أجل 48 ساعة من تاريخ الاستلام.

كما ينص القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات على أنه «يحق لكل قائمة مترشحين لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية ولكل مترشح ولكل حزب سياسي مشارك في هذه الانتخابات، الطعن في النتائج المؤقتة أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا في أجل الـ 48 ساعة الموالية لإعلان النتائج المؤقتة، على أن تفصل المحكمة الإدارية في الطعن في «أجل خمسة (5) أيام كاملة من تاريخ إيداع الطعن.

كما يمكن، وفقا للقانون ذاته الطعن في حكم المحكمة الإدارية أمام المحكمة الإدارية للاستئناف المختصة إقليميا في أجل ثلاثة (3) أيام كاملة من تاريخ تبليغ الحكم، حيث تفصل في الطعن في أجل خمسة (5) أيام كاملة من تاريخ إيداعه ويكون قرارها غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن، وعليه تصبح النتائج نهائية بقوة القانون.

زيادة معتبرة في نسبة المشاركة

وتبقى أهم ملاحظة تسجل في الانتخابات المحلية التي جرت أول أمس هو ارتفاع نسبة المشاركة فيها على المستوى الوطني، بشقيها البلدي والولائي، مقارنة بالانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في جوان الماضي أو مقارنة بنسبة المشاركة في الاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية الأخيرة.

وتعتبر نسبة 35 من المائة مقارنة بما يسجل في دول أخرى في مثل هذه المناسبات الانتخابية «مقبولة» من الناحيتين القانونية والسياسية لأن الانتخاب حق ولا يفرض بالقوة، وكل مواطن حر في الإدلاء بصوته أو عدم التصويت.

وقد وصف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي هذه النسبة «بالقفزة النوعية» مقارنة بالاستحقاقات سالفة الذكر، وهو الذي أشرف عليها كلها.

والملاحظ أن هذه المحليات قد أعادت الحيوية للعمل السياسي والفعل الانتخابي على المستوى المحلي على الأقل، و ذلك بالنظر لعدد المترشحين للمجالس البلدية والولائية الذي وصل إلى 134223 مترشحا على مستوى 58 ولاية و 1541 بلدية عبر القطر الوطني، وحتى بعض المناطق التي كانت تسجل نسبة مشاركة ضعيفة جدا فقد عرفت هذه المرة مشاركة أكبر.

ويبين هذا الرقم حجم الإقبال على هذا الاستحقاق خاصة من قبل الشباب لما يوفره القانون الجديد للانتخابات من فرص لهذه الفئة من أجل المساهمة في تسيير الشأن المحلي.

وقد جرت العادة أن تستقطب الانتخابات المحلية أكبر عدد من المترشحين والمهتمين بالنظر لخصوصيتها وتداخل عدة عوامل ومصالح في حساباتها.

وفضلا عما سبق ذكره فإن النمط الجديد للاقتراع لعب هو الآخر دورا كبيرا في دفع الناس للترشح أولا وللمشاركة في التصويت في المقام الثاني، فنمط القائمة المفتوحة الذي بدأ العمل به في الانتخابات التشريعية الأخيرة يعطي للمترشح فرصة للفوز حسب ما ملكت يداه، و يعطي للناخب حرية الاختيار على من يصوت بحيث لا يكون مجبرا على التصويت على القائمة ككل وقد يذهب صوته في آخر المطاف للمترشح الذي لا يرغب فيه.

وبالعودة إلى العملية الانتخابية يسجل أيضا أن الاقتراع جرى في جو من الهدوء والسكينة فاق ما كانت عليه الاستحقاقات السابقة، وبشهادة رئيس السلطة الوطنية للانتخابات فلم تسجل أي خروق أو تجاوزات أثناء علمية الاقتراع عدا ما وقع في وهران، وقد لعبت التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات مؤخرا، من حيث تشديد العقوبات على الذين يعطلون مصالح المواطنين ويعطلون عمل المصالح الإدارية دورا في ردع بعض الذين كانوا يفرضون منطقهم على المواطنين في بعض الجهات في المناسبات الانتخابية.

النصر - ب

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

القرار للإرادة الشعبية في آخر موعد انتخابي جديد

مؤسسات "حلال".. ونهاية عهد تضخيم الأرقام

•ضمانات والتزامات الرئيس تبون أعادت الحيوية للانتخابات •تكريس متجدّد للشرعية والنزاهة والشفافية •إعادة الكلمة للصندوق.. والكفاءة تهزم الرداءة •أحزاب تتخلى عن المقاطعة.. ومنطقة القبائل تختار منتخبيها

سجلت الانتخابات المحلية قفزة نوعية من حيث نسبة المشاركة وذلك مقارنة بالانتخابات التشريعية المنظمة يوم 12 جوان الماضي، في الوقت الذي اشترك فيه الاستحقاقان في النوعية والتركيز على ضمان أكبر نسبة من النزاهة والشفافية، بعيدا عن التزوير الذي كثيرا ما اشتكت منه التشكيلات السياسية خلال التجارب السابقة، حيث نستشف من تصريحات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الحرص على ضمان شرعية المؤسسات المنتخبة حتى ولو كان ذلك على حساب نسبة المشاركة.

مليكة .خ

ومنذ إطلاق الرئيس تبون، ورشات الإصلاح السياسي تركّز الاهتمام على وضع قطيعة مع الممارسات السلبية التي طغت على استحقاقات ما قبل الحراك الأصلي والأصيل، والتي كان أبرزها التزوير وتضخيم نسبة الأصوات، حيث لم يول الاهتمام لنسب المشاركة سواء في الاستفتاء الشعبي أو الانتخابات النيابية وأخيرا المحليات، وذلك في سياق أخلقة الممارسة السياسية.

وكان رئيس الجمهورية، صريحا بهذا الخصوص خلال أدائه واجبه الانتخابي أول أمس، عندما عبّر عن طموحه لتكريس مؤسسات شرعية بدل إفساح المجال لديمقراطية العصابة أو الشعارات، في الوقت الذي أكد فيه أنه لا يمكن إجبار المواطنين على التصويت رغم أن "الانتخاب حق وواجب"، حيث يرى أن ما يهم هو أن تكون المؤسسات المنتخبة شرعية.

مؤسسات "حلال" من دون بيع ولا شراء

وهو ما ذهب إليه في وقت سابق رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، عندما علّق خلال إعلانه عن نتائج التشريعيات الماضية، بأنه لأول مرة يتم تسجيل نتائج "حلال"، في اشارة إلى وضع حد لتجاوزات الماضي ومن ثم تجاوز عقدة نسب المشاركة التي كانت مرتبطة بنجاح الاستحقاقات.

وكانت نسبة المشاركة في التشريعيات الماضية قد قدرت بـ23 بالمائة على عكس المحليات التي سجلت نسبة مشاركة بأكثر من 35 بالمائة في المجالس البلدية و34,39 بالمائة بالنسبة للمجالس الولائية، مما يعكس الأهمية التي يوليها المواطن لطبيعة كل استحقاق، إذ من المتعارف عليه عالميا. حسب متابعين، أن تشهد الانتخابات النيابية نسبة أقل خلافا للانتخابات الرئاسية والمحلية، لما لهذه الاخيرة من أهمية في الاستجابة للانشغالات اليومية للمواطن.

وعلى عكس الانتخابات التشريعية، فقد شاركت أحزاب محسوبة على المعارضة على غرار جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب العمال في الانتخابات المحلية، ولأول مرة منذ انطلاق الحراك الشعبي شارك سكان منطقة القبائل في هذا الاقتراع، بعد مقاطعتهم للاستفتاء على الدستور المنظم في نوفمبر 2020، والانتخابات التشريعية في جوان الماضي، وذلك في الوقت الذي احتلت فيه ولاية الجزائر المرتبة الأولى من حيث أقل نسبة مشاركة في البلديات، على عكس ولاية إن قزام التي تصدرت المرتبة الأولى وطنيا.

وبدا حسب مراقبين، أن نسبة المشاركة في الانتخابات بشكل عام لم تعد هاجسا لدى أطياف الطبقة السياسية سلطة ومعارضة، والتي تركزت جهودها على محو آثار الماضي، جراء تفشي المال الفاسد وغير الفاسد في كل عملية انتخابية، فضلا عن إرساء تقاليد جديدة وقيم مواطنة تجعل مصلحة البلاد فوق كل اعتبار، وأيضا كسب ثقة المواطن الذي سيقتنع تدريجيا بأهمية أداء واجبه الانتخابي مستقبلا.

مسؤوليات ثقيلة تنتظر ممثلي الشعب

ومن هذا المنطلق دعا القاضي الاول في البلاد، الأحزاب والمجتمع المدني إلى المساهمة في نشر قيم "المواطنة"، من خلال التوعية بأهمية الانتخاب "لاختيار مسيري شؤون المواطنين على المستوى القاعدي".

ولم يتردد رئيس الجمهورية، في التذكير بما ينتظر المنتخبين من مسؤوليات للاستجابة للانشغالات الاجتماعية للمواطن في اطار التفكير في مرحلة ما بعد الانتخابات، حيث من أصل 1541 بلدية هناك أزيد من 900 بلدية فقيرة جدا لا يمكنها تسيير شؤونها مقابل بلديات غنية جدا، في الوقت الذي أكد فيه أن مراجعة قانون البلدية والولاية ستعطي البلديات إمكانيات حسب سياساتها المحلية، انطلاقا من أن استقلالية البلديات تتماشى مع إمكانياتها المالية، في حين أشار الرئيس، إلى خلق مداخيل جديدة للبلديات مع تشديد الرقابة على صرف الأموال العمومية طبقا للقواعد العامة للتسيير.

كما عبّر من جانبه رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، عن الرؤية ذاتها عندما أشار الى أن نسبة المشاركة في المحليات تعبّر عن الديمقراطية التشاركية، وأن الجزائر الديمقراطية لا تجعل من نسبة المشاركة عاملا أساسيا وجوهريا وإنما الأهم أن تكون مشاركة واعية وكافية لإعطاء الشرعية للمنتخبين في هذا الاستحقاق الذي يعد آخر محطة لبناء دولة عصرية مبنية بسواعد أبنائها.

ويرى متتبعون أن تنظيم آخر ورشة سياسية سيسمح بلا شك بالالتفات الى التحديات الاقتصادية التي تجابه البلاد موازاة مع عدم التنازل عن الطابع الاجتماعي للدولة، وعليه يحرص رئيس الجمهورية، على تسخير كافة الأدوات اللازمة أمام المنتخبين لرفع الغبن عن مناطق الظل في مختلف نواحي البلاد، عبر فتح ورشات لمراجعة قانوني البلدية والولاية في العام الداخل، قصد منح صلاحيات أكثر للمنتخبين وامكانيات تمكنهم من الالتزام بتعهداتهم إمام المواطنين الذين اختاروهم لتسيير شؤونهم اليومية، فهل سيكون المنتخب في مستوى الوفاء بوعوده أمام الناخب؟

الشعب

نسبة المشاركة في المحليات 35,97٪، شرفي:

الإعلان عن "النتائج المؤقتة" هذا الأسبوع

بلغت نسبة المشاركة في الاقتراع الخاص بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية، الذي جرى عبر كامل التراب الوطني، 35,97٪ عند غلق مراكز التصويت. بينما بلغت 34,39٪ بالنسبة لانتخاب أعضاء المجالس الولائية، على أن يتم الإعلان عن "النتائج المؤقتة" هذا الأسبوع، بحسب ما أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي.

أوضح شرفي، في ندوة صحفية حول النتائج الأولية المؤقتة لمجريات العملية الانتخابية، أن عدد الناخبين لأعضاء المجالس الشعبية البلدية، بلغ عند غلق مكاتب الاقتراع 8.517.919 ناخب على المستوى الوطني، أي بنسبة مشاركة قدرت بـ35,97٪، بينما بلغ عدد الناخبين لأعضاء المجالس الشعبية الولائية 8.154.226 ناخب، أي بنسبة مشاركة قدرت بـ34,39٪.

وأضاف شرفي، أن هذه النتائج تبقى "مؤقتة"، في انتظار "دراسة المعطيات النهائية الخاصة بهذه العملية الانتخابية والفصل في الطعون".

وينص القانون العضوي للانتخابات في الفصل المتعلق بالانتخابات المحلية بشأن النتائج والطعون طبقا للمادة (185)، على أن اللجنة الانتخابية الولائية "تجمع" النتائج التي سجلتها وأرسلتها اللجان الانتخابية البلدية، و«تودع" محاضر النتائج مرفقة بالاعتراضات لدى أمانة المندوبية الولائية للسلطة المستقلة في أجل أقصاه ست وتسعون (96) ساعة من تاريخ اختتام الاقتراع.

وحسب القانون، يمكن لرئيس السلطة المستقلة، عند الاقتضاء"، تمديد هذا الأجل بثمان وأربعين (48) ساعة كأقصى حد"، في حين تبتّ المندوبية الولائية للسلطة المستقلة في الاعتراضات ويعلن منسقها النتائج المؤقتة لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية في أجل 48 ساعة من تاريخ الاستلام"، مثلما تنص عليه المادة 186 من ذات القانون.

وعن الاعتراضات والطعون التي تلي الإعلان عن النتائج المؤقتة، فإن القانون يتضمن في هذا الجانب مواد تشرح دور وواجبات كل الأطراف المعنية بهذه العملية.

في ذات السياق، ينص ذات القانون على أنه "يحق لكل قائمة مترشحين لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية ولكل مترشح ولكل حزب سياسي مشارك في هذه الانتخابات، الطعن في النتائج المؤقتة أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا في أجل 48 ساعة الموالي لإعلان النتائج المؤقتة"، على أن تفصل المحكمة الادارية في الطعن في "أجل خمسة (5) أيام كاملة من تاريخ إيداع الطعن".

كما يمكن، وفقا للقانون، الطعن في حكم المحكمة الادارية أمام المحكمة الادارية للاستئناف المختصة إقليميا في أجل ثلاثة (3) أيام كاملة من تاريخ تبليغ الحكم، حيث تفصل في الطعن في أجل خمسة (5) أيام كاملة من تاريخ إيداعه، ويكون قرارها غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن.

وعليه، تؤكد المادة 186 من ذات القانون على أن نتائج الانتخابات البلدية والولائية تصبح "نهائية بقوة القانون وبانقضاء آجال الطعن القضائي المذكورة".

وفي حالة الطعن القضائي في النتائج، "تصبح النتائج نهائية بصدور أحكام نهائية بشأنها".

وعرف هذا الاستحقاق، تقدم 115.230 مترشحا للمجالس البلدية و18.993 للمجالس الولائية، فيما بلغ تعداد الهيئة الناخبة 23.717.479 ناخب.

النهار
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

بدء ظهور النتائج الأولية للانتخابات المحلية

«الأفلان» يبقي سيطرته على البلديات.. و«الأرندي» و«المستقبل» يلتزمان الصمت

■ بعجي يقول إن حزبه فاز بـ80 من المئة من البلديات منها 20 بلدية في العاصمة فقط

في وقت أكد حزب جبهة التحرير الوطني فوزه الساحق في الانتخابات البلدية والولائية، للسابع والعشرين نوفمبر الجاري، وسيطرته كلية على بعض الولايات من دون ترك أي مجال للمنافسة، حتى ولو كان ذلك في بلدية واحدة، رفضت الأحزاب الكبرى الأخرى التي لطالما كانت تعتبر «الأفلان» أكبر منافس لها،

حبيبة محمودي

التعليق ولو بحرف واحد عن النتائج التي حققتها، حتى ولو كان ذلك على مستوى العاصمة التي تحتضن مقراتها الرئيسية ومقر السلطة الوطنية للانتخابات، حتى يتم تبرئة ذمتها والتأكيد على أنها حقيقة تجهل من فاز في هذه الاستحقاقات.

«الأفلان»: «سيطرنا على 80 من المئة من البلديات وسحقنا منافسينا في عدة ولايات»

حقق حزب جبهة التحرير الوطني «الأفلان» أغلبية ساحقة عبر ربوع الوطن، بتحقيقه المركز الأول من حيث نتائج الانتخابات المحلية والولائية في معظم الولايات، وقال أبو الفضل بعجي، رئيس الحزب، في اتصال بـ «النهار»، إن حزبه احتل المرتبة الأولى على مستوى العاصمة بسيطرته على عشرين بلدية، وهي نفس المرتبة التي حصدها في ولاية سطيف بثلاثة وثلاثين بلدية، وفي المسيلة بواحد وعشرين بلدية، وأيضا ميلة بستة عشر بلدية، والشلف خمسة عشر بلدية، وفي أولاد جلال ثلاث بلديات من أصل 6، ويحتل بذلك الحزب المركز الأول، وكذا الأغواط بثلاثة عشر بلدية من أصل أربعة وعشرين، أما في أقصى الجنوب، وتحديدا في ولاية أدرار، قال بعجي إن «الأفلان» حقق فوزا بأغلبية مطلقة بحصده ثلاثة عشر بلدية من أصل ستة عشر، وتيميمون بسبع بلديات من أصل 10، النعامة نفس النتيجة مقارنة بتيميمون، برج بوعريريج خمسة عشر من أصل تسعة وعشرين، وجانت بلديتين من أصل اثنين، وبالتالي سيطرة كلية للحزب.

زرواطي رئيسة حزب «تاج»: «نتائجنا كانت مرضية في الولايات التي شاركنا فيها»

أعربت فاطمة الزهراء زرواطي، رئيسة حزب تجمع أمل الجزائر «تاج»، عن رضاها على النتائج التي حققها الحزب في الولايات التي شارك فيها، وأكدت أن الظروف التي جرت فيها الاستحقاقات اتسمت – حسبها– بالهدوء والسكينة، وأن حزبها لم يسجل أي خلل.

فحتى وإن رفضت رئيس الحزب في التصريح الذي خصّت به «النهار» التعليق على النتائج الأولية بلغة الأرقام، إلا أنها اكتفت بالقول «لم نشارك في كل ولايات الوطن، وإنما شاركنا فقط في الولايات التي كنا نعوّل عليها، والتي حققنا فيها نتائج مرضية»،

وأضافت:«حققنا نتائج كنا نطمح إليها في وهران والنعامة والجلفة وغليزان وكذا المسيلة»، هذا فيما يتعلق بالانتخابات البلدية، أما الولائية، فباستثناء ولاية النعامة التي تحصل فيها «تاج» على مقاعد في المجلس الشعبي الولائي، فقد أشارت المتحدثة إلى أن الحزب لم يتحصل على النتائج النهائية إلى غاية الخامسة إلا ربع من مساء أمس، وهو موعد المكالمة الهاتفية التي أجريناها معها.

«حركة البناء»: «نتائجنا تحسنت بـ 10 أضعاف مقارنة بـ 2017»

أبدت «حركة البناء» لرئيسها عبد القادر بن قرينة، رضاها الكامل رغم بعض النقائص، على النتائج المحققة في أول امتحان خاص بالاستحقاقات المحلية مقارنة بسابقتها لسنة 2017، بعدما تصدرت المشهد السياسي في مختلف بلديات الوطن.

وقال عبد الوهاب قلعي، رئيس الهيئة الانتخابية على مستوى الحركة، في تصريح خصّ به «النهار»، إن النتائج الأولية المحققة إلى غاية حدود الساعة الثالثة من يوم أمس الأحد، كانت في مستوى تطلعاتنا، بعدما فاقت بمعدل عشرة أضعاف تلك المحققة في محليات 2017 تحت إشراف النظام السابق، حيث سيطرت الحركة – حسب المتحدث– على سبع بلديات على مستوى العاصمة وعشر في المدية وسبع في البويرة، لتحتل المركز الثاني في ولايتي وهران والبليدة والمركز الأول في أولاد جلال جنوب البلاد، وفي بلديتي متليلي والمنيعة، فيما سيطرت «حركة البناء» على عشر بلديات في ولاية مستغانم مقابل السيطرة على المركز الثاني أو الثالث في ولاية سيدي بلعباس. وبالرغم من النتائج المحققة، إلا أن ذلك لم يمنع الحركة من توجيه انتقادات للسلطات العليا للبلاد لعدم الاستجابة لندائها الرامي بحل المجالس المنتخبة قبل استحقاقات السابع والعشرين نوفمبر الجاري، حيث قال رئيس الهيئة الانتخابية:«من كان يسيطر على خمسمائة أو أربعمائة وخمسين بلدية عام 2017 ليس كالذي كان يسيطر على ثلاث فقط».

«الأرندي» و«المستقبل»: «ليست بحوزتنا نتائج حتى نعلّق عليها»

واتصلت «النهار» برئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الطيب زيتوني، من أجل إيفادها بتعليقات عن النتائج الأولية للمحليات الأخيرة، ا ّنه تحجج بعدم حصوله على النتائج عبر العديد من ولايات الوطن، والشأن نفسه بالنسبة لنظيره لحزب «المستقبل»، عبد العزيز بلعيد، الذي أكد على أنه في اجتماع، وا

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

وضعوا صورا وملصقات في الظرف الانتخابي عوض أوراق المرشحين

هذه رسائل المواطنين وبرامجهم الانتخابية للطبقة السياسية

تفاجأ الأعوان في العديد من صناديق الاقتراع بوجود أوراق وصور وملصقات في صناديق الاقتراع، اعتبرت قانونا ملغاة كونها حملت رسائل بخط اليد كتبت عليها عبارات "صريحة جدا" حتى لا نقول غير لائقة، حيث قام الناخبون في هذا الاستحقاق السياسي بإدخال مع أوراق التصويت برامجهم الانتخابية التي لم تستطع الأحزاب الوصول إليها أو فهمها منذ نشأتها الأولى.

ح. سليمان

● لقد وجدت في صناديق الاقتراع فواتير الماء والكهرباء، وهو إنذار مسبق من مغبة رفع تسعيرة شركة "سونلغاز"، وأخرجت من صناديق أخرى عند عملية فرز الأصوات، وصفات طبية مملوءة وحديثة فضّل أصحابها إرسالها إلى السياسيين عوض تقديمها إلى الصيدلي، كشكوى علنية من كونه غير قادر على دفع ثمنها ولا يملك بطاقة التأمين. كما اكتشف ما بين أوراق التصويت التي فاز بها الأفالان أو الأرندي أو حمس أو حركة البناء أو جبهة المستقبل، ملصقات وقصاصات من "ماركات" علب حليب الغبرة والزيت المسوقة في الجزائر، أراد الناخبون إدخالها في الظرف الأبيض عوض قوائم مرشحي الأحزاب ربما كتعبير احتجاجي بـ"الملموس" على الحكومة والطبقة السياسية بمعارضتها وموالاتها التي عجزت عن تأمين احتياجات استهلاكية أساسية.

ويكفي للذين لم يفهموا من قيادات الأحزاب والسياسيين، مثل هذه الرسائل، وهم حاليا ربما بصدد البحث عن المبررات التي تلائم تصرفاتهم وتحمي مناصبهم ومصالحهم، أن بوصلة المواطن ومفهومه لـ "السياسة" طريقها بسيط ومفهوم ولا يحتمل أي تأويل وليس بحاجة إلى برامج انتخابية ورقية لا تجد طريقها لواقعه المعيش. لقد كانت تلك الصور والملصقات التي أدخلت كبديل لأوراق التصويت، تحمل في طياتها غضبا اجتماعيا، لم تستطع خطب الأحزاب، سواء خلال الحملة الانتخابية أو في سائر الأيام، تشفير تلك المعاناة، لأنها ظلت تشتغل في الصالونات المكيفة بعيدا عن ما يجري في القرى والمداشر أو ما يسمى مناطق الظل.

بالنسبة للمواطن، يعتبر منتخبو البلديات هم المسؤولون الأوائل عن يومياته على بساطتها، في أن يجد سوقا منظما في حيه ومكانا شرعيا لركن سيارته، وشارعا نظيفا يتمشى فيه مع أولاده، وحديقة عمومية خضراء يتنفس منها هواء نقيا، ومدرسة محترمة لأطفاله تقدم وجبات ساخنة شتاء ولا تتحول حجراتها إلى ثلاجات لانعدام التدفئة بها، خصوصا في مدن الهضاب العليا والجنوب.

هل ستقرأ الأحزاب الفائزة بالمحليات قراءة صحيحة لتلك الرسائل التي أدخلها الناخبون مع أوراق التصويت؟ أم أن نشوة الفوز ستفقدها التركيز وتجاهل تلك المطالب الاجتماعية الغائبة أصلا في برامجها؟ حتى وإن كانت تلك الأصوات تعد في حكم الملغاة، فإن هؤلاء الناخبين والممتنعين في آن واحد، يطالبون من باب الوطنية بمكافحة التلوث الذي يعشّش في خطابات الطبقة السياسية والحزبية وتلك التي تنفثها أجهزة الدولة الأخرى، وذلك حتى تأتي العملية الانتخابية بثمارها، وحتى لا تبقى العملية الانتخابية مجرد دوران في دائرة مغلقة.

في انتظار تحقيق رغبة الناخبين من قبل السلطات العمومية المدعوة إلى الفهم الجيد لرسالة 27 نوفمبر، سواء للذين صوتوا أو الذين صنّفت أوراقهم ملغاة أو حتى المقاطعين والعازفين، فإن المواطن قال "اللهم إني بلّغت" والكرة الآن في مرمى "الفائزين" للاشتغال عليها بجدية، وإلا قد لا تجد الانتخابات المقبلة من يصوت فيها حقا.

ح. س

هيمنة متوقعة للأحزاب التقليدية على محليات 2021

معركة مجلس الأمة تنطلق

● هيمنت الأحزاب التقليدية على المجالس المحلية في انتظار ترسيم النتائج من قبل سلطة الانتخابات، فيما سجلت القوائم الحرة نتائج متفاوتة، ولن يستفيد المرشحون إلا من فترة راحة قصيرة، حيث من المنتظر أن تنطلق المنافسة على المناصب ورسم التحالفات، ثم التحول إلى معركة مجلس الأمة.

وفق محاضر فرز وإعلانات صادرة عن مسؤولي الأحزاب السياسية وممثليهم على المستوى المحلي، حققت جبهة التحرير الوطني المهم، من خلال حيازة مقاعد أو تصدر مرشحيها قوائم الفائزين في مئات البلديات، وينسحب الأمر على التجمع الوطني الديمقراطي وحركة البناء وجبهة المستقبل، فيما أعلن مسؤولون عن حركة مجتمع السلم، عن تحقيق نتائج جيدة تسمح لها بالسيطرة على عديد المجالس في دوائر انتخابية كبرى وغنية مثل عنابة ووهران، امتدادا للنتيجة التي حققها منتخبوها في الانتخابات البرلمانية.

وكشفت مصادر من حزب جبهة التحرير الوطني الذي دخل في أكثر من 1200 بلدية أن الحزب يتجه للسيطرة على قطاع كبير من المجالس البلدية، حيث حقق مرشّحوه الأغلبية في عدة مجالس بلدية أو نسبة 35 بالمائة التي تسمح لهم بالتنافس على مقعد رئيس البلدية.

وحسب محاضر تصويت العديد من الدوائر الانتخابية تمت زحزحة الأفالان إلى مراتب ثانوية، وتراوحت حصيلة أحزاب جبهة المستقبل (تضم عديد كوادر هاربة من الأفالان) وحمس والبناء من دائرة انتخابية إلى أخرى.

وكشف مسؤول الإعلام في المكتب الوطني للتجمع الوطني الديمقراطي، صافي لعرابي، لـ"الخبر"، أمس، أن الحزب يوجد في الصدارة في عدة دوائر انتخابية، منها الجلفة، وهو مرشح لتعزيز حصته حسب النتائج المؤقتة. وأعلن رئيس حزب جبهة الجزائر الجديدة، جمال بن عبد السلام، في تغريدة له، أن مرشحي حزبه حصدوا عدة بلديات وعشرات المقاعد في المجالس الشعبية البلدية والولائية. وذكر رئيس حزب الكرامة، محمد الداوي، أن حزبه حقّق أهدافه، ومن المتوقع أن يرأس عدة بلديات، منها بلدية بئر التوتة بالعاصمة بعد هيمنة مرشحي الحزب على عدة مقاعد، مشيرا في تصريح بالهاتف لـ"الخبر"، أن منتخبي الكرامة سيكونون لاعبين أساسيين في عديد المجالس البلدية والولائية.

وأشار مسؤول في جبهة القوى الاشتراكية، أن الحزب حقق أهدافه المرجوة من هذه الانتخابات، في إشارة إلى عدم ترك المجالس المحلية بمعاقله لما يوصفون بالمفترسين. وتشير النتائج المؤقتة بولاية تيزي وزو، إلى حيازة الأفافاس على الأغلبية المطلقة في 18 بلدية من أصل 44 مجلس بلدية تنافس عليه الحزب في الولاية والأغلبية النسبية في 10 بلديات كما هيمن على انتخابات المجلس الولائي، فيما هيمنت قائمة حزب العمال الذي دخل الانتخابات بصفة رمزية على تيزي وزو- مركز.

وتبدو حركة حمس في أريحية، حيث حققت الفوز في عديد المناطق بما فيها وهران وعنابة، في امتداد للنتائج المحققة في التشريعيات. بالمقابل فقدت مجموعة من البلديات في معاقلها بولاية جيجل مثلا رغم قلة المنافسة. وتظهر النتائج أيضا تحقيق حزب الحرية والعدالة نتائج محترمة في عدة بلديات منها بومرداس. واختلفت نتائج القوائم الحرة من منطقة إلى أخرى، وبينما هيمنت على عدة مجالس بلدية في ولاية غرداية وهي ولاية تلعب فيها الأحزاب دورا ثانويا مقارنة بالأحرار. وجاءت قائمة حرة في بلدية ابن باديس بقسنطينة ثالثة، لتتراجع إلى المرتبة الأخيرة في بوزقزة ببومرداس، وحققت قائمة مستقلة الصدارة في مركز مدينة جيجل التي تبادل الأفالان وحمس الهيمنة عليها في السنوات الماضية

.. معركة التموقع

وتشكّل الانتخابات المحلية محطة أساسية قبل تشكيل المجالس الجديدة وانتخابات التجديد الجزئي لمجلس الأمة المقرر أن تتم في أواخر العام الجاري، بانتخاب أعضاء المجالس المنتخبة المحلية 68 عضوا بحساب ممثلي الولايات الجديدة.

وبحكم ضيق الوقت للقيام بالحملة والفرز، فمن غير المستبعد أن تحمل انتخابات التجديد النصفي المقبلة مفاجآت عديدة، خصوصا في ظل معطى عدم معرفة المرشحين ببعضهم، وتوقّع كثرة الترشيحات وخصوصا من المنتخبين المحليين الذين فشلوا في انتزاع مقاعد في الغرفة الأولى.

ف. جمال

محمد شرفي رئيس السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات :

«النتائج تبقى مؤقتة إلى غاية الفصل في الطعون»

مكتب العاصمة: فاطمة عاشوري

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات «محمد شرفي» ليلة أول أمس عن بلوغ نسبة المشاركة على المستوى الوطني بعد غلق مكاتب التصويت 35،97٪ بالنسبة للمجالس البلدية و 34،39٪ بالنسبة للمجالس للولائية مؤكدا أن الإعلان عن النتائج المؤقتة للاقتراع سيكون هذا الأسبوع في انتظار الاعلان عن النتائج النهائية بعد استيقاء الطعون وانقضاء الاجال القانونية لها وصرح المتحدث ليلة السبت في ندوات صحافية متعاقبة أن هذه النسب تتعلق بهيئة ناخبة بلغت بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية 8.517.919 ناخب على المستوى الوطني أي بنسبة مشاركة قدرت ب35،97٪ بعد غلق مكاتب التصويت في حين بلغ عدد الناخبين لأعضاء المجالس الشعبية الولائية 8.154.226ناخب أي بنسبة مشاركة 34،39٪ بعد عملية التصويت والفرز معتبرا أن تلك النتائج تبقى «مؤقتة « إلى غاية الفصل في الطعون المطروحة كما أعلن المتحدث عن بعض الولايات التي عرفت نسبا أقل أو أعلى في اقتراع محليات ال27 نوفمبر الذي يعتبر آخر محطة في البناء الديمقراطي حيث سجلت وحتى الواحدة زوالا أعلى النسب بكل من عين قزام ب 38.15٪ بالنسبة لانتخابات المجالس البلدية وتندوف ب26.98٪ تليها بني عباس ب26.52٪ أما بالنسبة للانتخابات الولاءية فسجلت أعلى النسب بتلك الولايات ايضا اي ب 37.66٪ لعين قزام و26.64٪وفي تندوف و26٪ في بني عباس في حين أقل النسب سجلت بالجزائر العاصمة ب 6.92٪ ووهران ب7.07 ٪ وبجاية ب7.46٪ في الانتخابات البلدية و تقريبا نفس الولايات ونفس النسب للانتخابات الولائية ب6.21٪ في بجاية و6.34 للجزائر و 6.56٪ بتيزي وزو لأول مرة تأمين الانتخابات في سياق آخر أكد المتحدث عن استخدام أوراق انتخاب مؤمنة لاول مرة في تاريخ الجزائر بحيث لا يمكن إعادة استساخ المحاضر باليد كونها تستسخ من المنصة الالكترونية بحيث يصعب إعادة طبعها موضحا أنه تم إخطار 16 تسيقية نموذجية وكان سحب المحاضر على مستوى تلك التسيقية بعد أن

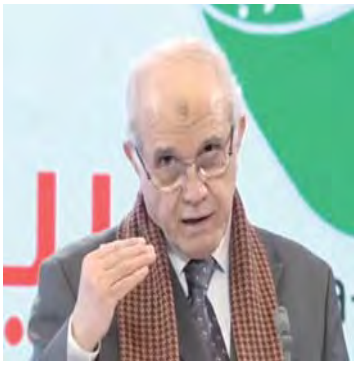

تم إجراء تجارب ناجحة الغرض منها تأمين المحاضر بحيث يصعب جدا إستنساخها

–يقول المتحدث – وبالمقابل كان المتحدث قد رفض قبلها إجراء مقارنة بين استحقاقي المحليات لسنة 2021 وذلك لسنة 2017 بتاكيده أنه لا يمكن ذلك في ظل تغيير نظام الانتخابات كلية كذلك بالنسبة للتشريعيات حيث تختلف كثافة الإقبال على التصويت كون الانتخابات المحلية هي الاقرب للمواطن وهو ما يحدث في كل العالم إلى جانب أن البلدية هي الخلية الأساسية التي تهم المواطن وهو على علاقة مباشرة بهايذكر أن السلطة المستقلة كانت قد رخصت لبعض الولايات تمديد ساعات الاقتراع حسب كل ولاية وذلك حتى الثامنة مساء وحسب خصوصية كل منطقة ..

رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي:

النتائج الأولية للمحليات هذا الأسبوع

الكشف عن النتائج النهائية بعد انقضاء آجال الطعون

سيتم الاعلان خلال هذا الأسبوع عن "النتائج المؤقتة" لانتخابات تجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية التي جرت السبت, على أن يتم الكشف عن النتائج النهائية بعد انقضاء آجال الطعون, حسبما أكده رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات, محمد شرفي.

نورالدين علواش

وكان شرفي قد أعلن، سهرة السبت، أن نسبة المشاركة في هذا الاقتراع على المستوى الوطني بعد غلق مكاتب التصويت, بلغت 35,97 بالمائة بالنسبة للمجالس البلدية و34,39 بالمائة بالنسبة للمجالس للولائية. وينص القانون العضوي للانتخابات في الفصل المتعلق بالانتخابات المحلية بشأن النتائج والطعون طبقا للمادة (185), على أن اللجنة الانتخابية الولائية "تجمع" النتائج التي سجلتها وأرسلتها اللجان الانتخابية البلدية, و«تودع" محاضر النتائج مرفقة بالاعتراضات لدى أمانة المندوبية الولائية للسلطة المستقلة في أجل أقصاه ست وتسعون (96) ساعة من تاريخ اختتام الاقتراع.

وحسب القانون, يمكن لرئيس السلطة المستقلة, عند الاقتضاء", تمديد هذا الأجل بثمان وأربعين (48) ساعة كأقصى حد", في حين تبت المندوبية الولائية للسلطة المستقلة في الاعتراضات ويعلن منسقها النتائج المؤقتة لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية في أجل 48 ساعة من تاريخ الاستلام", مثلما تنص عليه المادة 186 من ذات القانون.وعن الاعتراضات والطعون التي تلي الإعلان عن النتائج المؤقتة, فإن القانون يتضمن في هذا الجانب موادا تشرح دور وواجبات كل الاطراف المعنية بهذه العملية.

وفي ذات السياق, ينص ذات القانون على أنه "يحق لكل قائمة مترشحين لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية ولكل مترشح ولكل حزب سياسي مشارك في هذه الانتخابات, الطعن في النتائج المؤقتة أمام المحكمة الادارية المختصة إقليميا في أجل ال48 ساعة الموالي لإعلان النتائج المؤقتة", على أن تفصل المحكمة الإدارية في الطعن في "أجل خمسة (5) أيام كاملة من تاريخ إيداع الطعن".

كما يمكن, وفقا للقانون, الطعن في حكم المحكمة الإدارية أمام المحكمة الإدارية للاستئناف المختصة إقليميا في أجل ثلاثة (3) أيام كاملة من تاريخ تبليغ الحكم, حيث تفصل في الطعن في أجل خمسة (5) أيام كاملة من تاريخ إيداعه, ويكون قرارها غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن.وعليه, تؤكد المادة 186 من ذات القانون على أن نتائج الانتخابات البلدية والولائية تصبح "نهائية بقوة القانون وبانقضاء آجال الطعن القضائي المذكورة". وفي حالة الطعن القضائي في النتائج "تصبح النتائج نهائية بصدور أحكام نهائية بشأنها".

للاشارة, عرف هذا الاستحقاق تقدم 115.230 مترشحا للمجالس البلدية و18.993 للمجالس الولائية, فيما بلغ تعداد الهيئة الناخبة بـ 23.717.479 ناخب.

يومية وطنية إخبارية شاملة
الموعد اليومي
EL MAOUID

المحلل السياسي.. سمير محرز لـ"الموعد اليومي":

"النتائج الأولية للانتخابات مستقرة مقارنة بالسابقة"

وصف المحلل السياسي وأستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر، سمير محرز، النتائج الأولية للانتخابات المحلية المعلن عنها من طرف السلطة المستقلة، بالمستقرة وبالمقبولة، وأحسن من نتائج التشريعيات والاستفتاء على الدستور، التي جرت في وقت سابق، من خلال تسجيل مشاركة واسعة للمواطنين، لكونها تهمه بالدرجة الأولى، كما توقع ارتفاع النتائج النهائية لنسبة المشاركة مقارنة بتلك المعلن عنها، مشيرا إلى وقوع تزوير في بعض البلديات، لكن ليس بالشكل الذي يؤثر على المسار الانتخابي، خاصة مع وجود السلطة عبر كامل التراب الوطني، التي تسهر على السير الحسن للعملية وبطريقة شفافة.

وأفاد المحلل السياسي، في تصريح لـ"الموعد اليومي"، الأحد، إلى تسجيل نسبة مشاركة مستقرة في الانتخابات المحلية التي جرت، السبت، حيث تعد كمرحلة ثالثة لاستكمال البناء المؤسساتي، وبالتالي نستطيع القول بأن المشاركة كانت واسعة للمواطنين عبر كامل بلديات الوطن، لكونها تهم المواطن بصفة مباشرة، أين يسعى لحل مشاكله وتحقيق التنمية المحلية، خاصة مع قانون البلديات الجديد المزمع طرحه في الأيام المقبلة، لتمكين المنتخب المحلي من أداء واجبه دون أي قيود أو شروط، واستنادا لكل هذه المعطيات، ارتفعت نسبة المشاركة بها، مقارنة بالسابقة، وبالتالي نجد أنها أحسن من التشريعيات والاستفتاء عاى الدستور، أين كانت النتائج منخفضة وهذا لعدة اعتبارات. كما أضاف سمير محرز، أن النتائج النهائية ستكون أكثر من المعلن عنها من قبل في أغلب الأحيان، التي تعلن عنها السلطة في البداية وبعدها محكمة الاختصاص، لتعاد النتائج مرة أخرى للسلطة التي بدورها تحولها إلى المجلس الدستوري للإعلان عنها. أما فيما يتعلق بوجود تزوير في بعض البلديات، فأشار فعلا إلى تسجيل ذلك، وذلك استنادا لدلائل ملموسة، ولكن لم يكن بتلك الطريقة الفاضحة، وبالتالي لن يؤثر على المسار الانتخابي، وما حدث كان بهدف تحقيق الأغلبية فقط، خاصة مع تواجد السلطة عبر كامل بلديات الوطن، ما يجعل هناك صعوبة في تضخيم النتائج لوجود رقابة فعالة. مستهجنا في الأخير، رفض بعض الأطراف المشاركة السياسية، بإقدامهم على تكسير صناديق الاقتراع ومحاولة عرقلة العملية، واصفا العمل بغير المتحضر خاصة وأنه صادر من بعض الأشخاص، الذين يدعون تمثيل الحراك، وبالتالي يبقى أسلوب غير أخلاقي يجب محاربته والقضاء عليه بشكل نهائي.

نادية حدار

رئيس السلطة الوطنية للانتخابات يكشف

الإعلان عن نتائج المحليات هذا الأسبوع

م الإعلان خلال هذا الأسبوع عن "النتائج المؤقتة" لانتخابات تجديد المجالس الشعبية البلدية ولائية التي جرت أمس الأول، على أن يتم الكشف عـ نتائج النهائية بعد انقضاء آجال الطعون، حسبما أكده رئيس السلطة نية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي. وكان شرفي قد أعلن سهرة أمس الأول أن نسبة المشاركة في هذا الاقتراع على المستوى الوطني بعد غلق مكاتب التصويت، بلغت 35,97 بالمائة بالنسبة لـ جالس البلدية و34,39 بالمائة بالنسبة للمجالس ولائية. وينص القانون الـ وي للانتخابات في الفصل المتعلق بالانتخابات لية بشأن النتائج والطعون طبقا للمادة (185)، على أن اللجنة الانتخابية الولائية "تجمع" النتائج التي سجلتها وأرسلتها اللجان الانتخابية البلدية، ودع" محاضر النتائج مـ قة بالاعتراضات لدى أمـ ة المندوبية الولائية للسلطة المستقلة في أجل اه ست وتسعون (96) سـ ة من تاريخ اختتام الاقـ راع. وحسب القانون، يـ كن لرئيس السلطة المستقلة،عند الاقتضاء"، د هذا الأجل بثمان وأربعين (48) ساعة كأقصى د"، في حين تبت المندوبية الولائية للسلطة المستقلة في الاعتراضات ن منسقها النتائج الـ ؤقتة لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية في أجل 48 ساعة مـ اريخ الاستلام، مثلما تنص عليه المادة 186 من هذا القانون. وعن الاعتراضات والطعون التي ي الاعلان عن النتائج المؤقتة، فإن القانون يتضمن في هذا الجانب موادا رح دور وواجبات كل الاطراف المعنية بهذه العملية. وفي هذا السياق، ينص القانون على أنه "يحق ل قائمة مترشحين لانـ خابات المجالس الشعبية البلدية ولكل مترشح ولكل حزب سياسي مشارك في هذه الانتخابات، الطعن في النتائج المؤقتة أمام المحكمة الادارية المختصة إقليميا في أجل 48 ساعة الموالي لإعلان النتائج المؤقتة"، على أن تفصل المحكمة الادارية في الطعن في "أجل خمسة (5) أيام كاملة من تاريخ إيداع الطعن". كما يمكن، وفقا للقانون، الطعن في حكم المحكمة الادارية أمام المحكمة الادارية للاستئناف المختصة إقليميا في أجل ثلاثة (3) أيام كاملة من تاريخ تبليغ الحكم، حيث تفصل في الطعن في أجل خمسة (5) أيام كاملة من تاريخ ايداعه، ويكون قرارها غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن. وعليه، تؤكد المادة 186 من القانون ذاته على أن نتائج الانتخابات البلدية والولائية تصبح "نهائية بقوة القانون وبانقضاء آجال الطعن القضائي المذكورة". وفي حالة الطعن القضائي في النتائج، "تصبح النتائج نهائية بصدور أحكام نهائية بشأنها". للاشارة، عرف هذا الاستحقاق تقدم 115.230 مترشحا للمجالس البلدية و18.993 للمجالس الولائية. فيما بلغ تعداد الهيئة الناخبة بـ 23.717.479 ناخب.

بهاء الدين. م

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Elections locales

Les résultats provisoires dévoilés durant la semaine

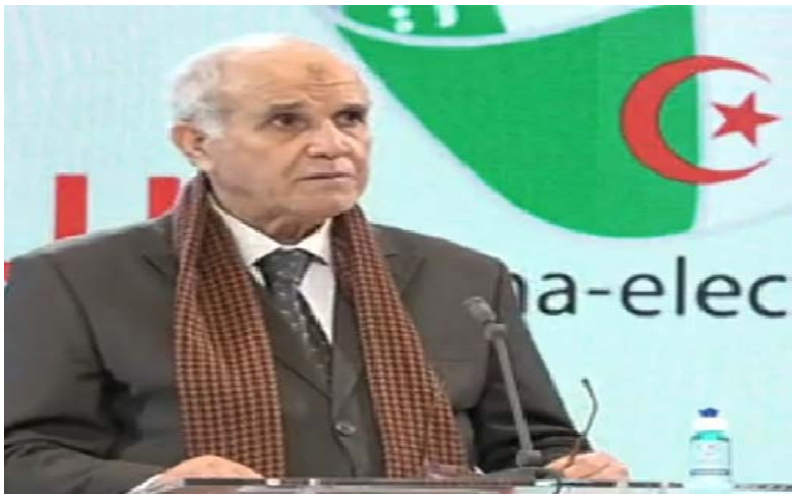

R. N.

Le taux de participation national au scrutin de l'élection des membres des Assemblées populaires communales (APC) a atteint 35,97% et 34,39% pour les Assemblées populaires de wilaya (APW), à la clôture des urnes à 20h00, a annoncé samedi soir le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi.

Lors d'une conférence de presse sur les résultats préliminaires du déroulement de l'opération de vote, M. Charfi a indiqué que le nombre d'électeurs pour les APC a atteint 8.517.919 votants, soit un taux de participation de 35,97%. Quant aux APW, le nombre de votants s'est élevé à 8.145.226, soit un taux de participation de 34,39%.

Le président de l'ANIE a tenu à préciser que ces taux de participation restent provisoires en attendant l'examen de toutes les données liées à cette opération électorale et les recours qui y seront introduits.

Pour rappel, à 16h le taux de participation national à l'élection des APC était de 24,27% 23,30% pour les APW.

Pour Mohamed Charfi les élections locales du 27 novembre «se sont déroulées dans des conditions normales». Le président de l'ANIE a fait état d'un seul cas de dépassement commis par un électeur qui «a détruit une urne», a-t-il déclaré lors du point de presse, précisant que l'auteur de cet acte a été «soumis à la justice» et relevant que cet incident «est un délit grave interdit par la loi».

Il a également expliqué que l'ANIE, à travers ses délégations, traite les doléances déposées officiellement par les candidats et que ces doléances sont traitées d'office. Si le candidat n'est pas satisfait, les doléances seront traitées par des recours auprès de la Justice».

«DANS DES CONDITIONS NORMALES»

Par ailleurs, et toujours selon le président de l'ANIE, les résultats provisoires des élections locales seront dévoilés au cours de la semaine, en attendant la publication des résultats définitifs à l'expiration des délais de recours prévus par la loi organique portant régime électoral, a précisé M. Charfi.

C'est l'article 185 de l'ordonnance 21-01 du 10 mars 2021 relative au régime électoral qui énonce que «la commission électorale de wilaya, centralise et consolide les résultats enregistrés et transmis par les commissions électorales communales» et procède, par la suite, au dépôt des «procès verbaux des résultats accompagnés des réclamations, auprès du secrétariat de la délégation de wilaya de l'ANIE dans un délai maximal de 96 heures, à compter de la date de clôture du scrutin».

Conformément à cet article, le Président de l'ANIE peut, le cas échéant, proroger le délai de 48 heures, au maximum.

La loi électorale accorde à toute liste de candidats aux élections des assemblées populaires communales et de wilayas, à tout candidat et tout parti participant aux élections la possibilité de «contester les résultats provisoires devant le tribunal administratif territorialement compétent dans un délai de 48 heures qui suit la proclamation des résultats provisoires».

Les réclamations doivent être «transmises avec le procès-verbal à la commission électorale de wilaya». La délégation de wilaya de l'Autorité indépendante est appelée à statuer sur les réclamations, prévoit l'article 186 de la loi électorale qui désigne également le coordinateur de cette instance pour «proclamer les résultats provisoires des élections des assemblées communales et de wilayas dans un délai de 48 heures, à compter de la date de réception des procès-verbaux de la commission électorale de wilaya par la délégation de wilaya de l'autorité indépendante».

L'article 186 de la loi électorale stipule que «le jugement du tribunal administratif est susceptible d'appel dans un délai de trois jours francs, devant le tribunal administratif d'appel territorialement compétent, à compter de la date de notification du jugement».

A ce titre, la loi souligne que «l'arrêt du tribunal administratif d'appel n'est susceptible d'aucune voie de recours».

Selon la loi électorale, «sont réputés définitifs de plein droit les résultats des élections des assemblées populaires communales et de wilayas à l'expiration des délais de recours prévus».

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

PARTIS POLITIQUES

AU LENDEMAIN DES ÉLECTIONS LOCALES anticipées et en attendant l'annonce des résultats officiels par l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), des partis politiques fournissent leurs premières impressions.

Ph. : Larbi L.

Réserves sur un scrutin sans accroc

S'ils estiment que l'opération s'est déroulée relativement dans la calme et le respect des procédures organisationnelles et surtout sans graves dépassements, il n'en demeure pas moins que des partis dénoncent certains agissements. Le chargé de communication du FFS par intérim, Hichem Zaânabi, a fait état de certains dépassements. «Notre parti, à travers ses structures locales, a relevé de nombreux abus qui ont entaché le processus électoral dès les premières heures», regrette-t-il. Et d'expliquer : «Nous avons enregistré, entre autres, la fermeture de bureaux de vote, notamment dans la commune de Birkhadem, à Alger alors que l'ouverture d'autres a été retardée dans la commune de Talmin, à Timimoun».

Le responsable fait savoir que les bulletins de vote du parti étaient introuvables dans des centres de la wilaya de Constantine. «Dans la commune d'Hydra, nous avons constaté que les papiers ne correspondaient pas aux critères du processus électoral», poursuit Zaânabi. Le FFS déplore également une mauvaise organisation à l'intérieur des bureaux dans plusieurs centres de vote de la wilaya de Boumerdès. Le parti évoque aussi l'existence d'obstacles administratifs, notamment l'empêchement de militants et sympathisants du parti de voter dans la wilaya de Bouira. Au-delà de ces dépassements, le chargé de communication rappelle que la participation est de nature politique afin de véhiculer davantage son projet phare de consensus national. Selon lui, le désintérêt du peuple pour la chose politique s'est de nouveau manifesté. A ce propos, il pointe du doigt «le manque de confiance qui sépare le citoyen des dirigeants à cause des politiques défaillantes».

Pour Habib Brahmia, secrétaire national exécutif chargé de la communication de Jil Jadid, «le scrutin s'est bien passé sans désagrément majeur et avec moins de dysfonctionnements que lors des législatives du 12 juin dernier». Cela dit, il a fait savoir que le candidat du parti dans la commune d'Oum El Assel, à El Tarf, ne figurait pas sur nos propres listes. «C'est un vrai problème», confie-t-il. Le taux de participation n'a pas laissé indifférent le responsable. «Certes, nous avons un meilleur pourcentage que lors des législatives, mais il demeure extrêmement bas», affirme-t-il. «Il faut vraiment aborder de front la question de la crise de confiance pour trouver une vraie solution au problème de coupure entre électeurs et élus», ajoute-t-il.

«On parle souvent de prérogatives limitées des communes, mais ce sont les élus de ces dernières qui ont besoin davantage de légitimité», conclut Brahmia. Nacer Hamdadouche, responsable de la communication du Mouvement de la société pour la paix, souligne que le parti a enregistré une nette avancée par rapport aux élections du 2017. Le responsable s'est félicité aussi du déroulement sans accroc du processus électoral. «Nous n'avons rien enregistré comme dépassements majeurs. Les quelques agissements survenus n'ont pas influencé sur les résultats», assure-t-il.

■ **Amokrane H.**

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

ÉLECTIONS LOCALES

L'Anie dévoile le taux final de participation

Les Algériens étaient appelés avant-hier samedi 27 novembre pour renouveler les assemblées populaires communales (APC) et de wilaya (APW). Le scrutin s'est déroulé dans le calme, aucun incident majeur n'a été enregistré.

PAR LAKHDARI BRAHIM

Selon le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) Mohamed Charfi, quelques dépassements ont été enregistrés à Oran et Djelfa, leurs auteurs ont été traduits devant la justice. "*Un seul cas d'un électeur qui a détruit une urne*" a été enregistré, selon Charfi, en précisant que cet incident "*est un délit grave interdit par la loi, l'auteur a été soumis à la justice*".

Le "*taux de participation national au scrutin de l'élection des membres des APC a atteint 35,97 % et 34,39 % pour l'élection des APW à la clôture des élections à 20h*", a annoncé samedi soir, Mohamed Charfi.

Lors d'une conférence de presse sur les résultats préliminaires du déroulement de l'opération de vote, M. Charfi a indiqué que le "*nombre d'électeurs pour les APC a atteint 8.517.919 votants, soit un taux de participation de 35,97 %*.

Quant aux Assemblées populaires de wilaya (APW), le nombre de votants s'est élevé à 8.145.226, soit un taux de participation de 34,39 %".

Le président de l'Anie a tenu à préciser que ces "*taux de participation restent provisoires en attendant l'examen de toutes les données liées à cette opération électorale et les recours qui seront introduits*".

Pour rappel, le taux de participation national à l'élection des APC était de 24,27 % à 16h, celui des APW s'est établi à 23,30 % à la même heure.

Les résultats provisoires dévoilés au cours de la semaine

"*Les résultats provisoires des élections locales seront dévoilés au cours de la semaine, en attendant la publication des résultats définitifs à l'expiration des délais de recours prévus par la loi organique portant régime électoral*", a affirmé le président de l'Autorité nationale indépendante des élections.

Selon l'article 185 de l'ordonnance 21-01 du 10 mars 2021 relative au régime électoral, "*la commission électorale de wilaya, centralise et consolide les résultats enregistrés et transmis par les commissions électorales communales et procède, par la suite, au dépôt des procès-verbaux des résultats accompagnés des réclamations, auprès du secrétariat de la délégation de wilaya de l'Anie dans un délai maximal de 96 heures, à compter de la date de clôture du scrutin*".

Conformément à cet article, le président de l'Anie peut, le cas échéant, proroger le délai de 48 heures, au maximum. La loi électorale souligne, dans ce contexte, que les réclamations des électeurs pour les élections des membres des assemblées populaires communales et de wilayas sont consignées au procès-verbal du bureau de vote où l'électeur a exprimé son suffrage.

"*Ces réclamations sont transmises avec le procès-verbal à la commission électorale de wilaya*", précise encore la loi. La délégation de wilaya de l'Autorité indépendante est appelée à statuer sur les réclamations, prévoit l'article 186 de la loi électorale qui désigne également le coordinateur de cette instance pour "*proclamer les résultats provisoires des élections des assemblées communales et de wilayas dans un délai de 48 heures, à compter de la date de réception des procès-verbaux de la commission électorale de wilaya par la délégation de wilaya de l'autorité indépendante*".

Néanmoins, ce délai peut, en cas de besoin, être prorogé de 24 heures par décision du coordinateur de la délégation de wilaya de l'Autorité indépendante.

À ce titre, la loi accorde à toute liste de candidats aux élections des assemblées populaires communales et de wilayas, à tout candidat et tout parti participant aux élections la possibilité de "*contester les résultats provisoires devant le tribunal administratif territorialement compétent dans un délai de 48 heures qui suit la proclamation des résultats provisoires*. Le *tribunal administratif doit, dans ce cas, statuer dans un délai de 5 jours francs, à compter de la date de recours*". Détaillant la procédure de recours, l'article 186 de la loi électorale stipule que "*le jugement du tribunal administratif est susceptible d'appel dans un délai de 3 jours francs, devant le tribunal administratif d'appel territorialement compétent, à compter de la date de notification du jugement*". Ce tribunal doit, conformément à la loi, "*statuer dans un délai de cinq (5) jours francs, à compter de la date d'introduction de l'appel*".

À ce titre, la loi souligne que "*l'arrêt du tribunal administratif d'appel n'est susceptible d'aucune voie de recours*".

Selon la loi électorale, "*sont réputés définitifs de plein droit les résultats des élections des assemblées populaires communales et de wilaya à l'expiration des délais de recours prévus*".

En cas de recours juridictionnels, "*les résultats deviennent définitifs après le prononcé du jugement*", est-il énoncé dans la loi qui prévoit également que dans les deux cas, "*les résultats définitifs sont publiés par le coordinateur de la délégation de la wilaya de l'Autorité indépendante et les résultats définitifs sont insusceptibles de recours*".

L. B.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

DOCTEUR AMAR REKHILA, SPÉCIALISTE EN DROIT CONSTITUTIONNEL, À *L'EXPRESSION*

«Le taux de participation est positif»

ENTRETIEN RÉALISÉ PAR
ALI AMZAL

Dans l'optique d'apporter une première lecture sur les résultats des élections locales, et donner des éclairages sur leur importance dans l'évolution et le parachèvement du processus électoral, le docteur Amar Rekhila , spécialiste en droit constitutionnel et ancien membre du Conseil constitutionnel , revient dans cet entretien sur le déroulement des élections locales, et sur la signification du taux de participation, et le positionnement des différentes formations politiques.

***L'Expression* : Comment interprétez-vous les résultats provisoires des élections locales ?**

Docteur Amar Rekhila : Le taux de participation était prévisible et attendu, et représente une amélioration par rapport au taux de participation des législatives. Nous passons de 23% à 35% c'est un résultat satisfaisant pour les élections locales dans la mesure où le rendez-vous des locales attire toujours plus de monde. Il faut le dire, ce taux reflète la réalité du terrain, contrairement au passé, où les résultats étaient gonflés et ne représentaient aucunement la voix du peuple. Cela étant, nous nous attendions à un taux plus élevé, tenant compte du nombre élevé des listes électorales, et la présence en masse de l'élément jeune. C'est ce qui aurait dû instaurer une forte concurrence et tirer le taux de participation vers le haut. Mais il apparaît clairement que le phénomène de refus, et l'éloignement des urnes subsistent encore en force. Et ce pour des raisons politiques, économiques, sociales et surtout en rapport avec la vie quotidienne du citoyen. Cependant, il est indéniable que ces élections et le courage de l'Autorité indépendante des élections à annoncer ces résultats, confirment que le discours politique n'a pas encore l'écho et l'impact escompté sur la rue, et la classe politique se trouve encore dans un état de sommeil, car le rôle des partis politique est justement de mobilier des listes et des candidats à la hauteur des attentes des citoyens. Par ailleurs, ce qui a été hautement positif, c'est le débat issu du travail de proximité, et le rapprochement avec le citoyen. Il reste à travailler sur la réforme et la révision du Code communal et de wilaya.

Comment voyez-vous le positionnement des formations politiques sur les nouvelles assemblées ?

Selon les échos que j'ai reçus, il apparaît que les anciens partis qu'on appelait «ceux du pouvoir», en l'occurrence le FLN et le RND, semblent avoir toujours leur influence,, mais ne détiennent plus la majorité au niveau national. Ils n'ont plus cette force qu'ils avaient au niveau des APC. Alors qu'ils avaient le monopole total sur les opérations, ils ont perdu du terrain, mais ils demeurent en avance par rapport aux autres formations, et ceci s'explique par le fait qu'ils gardent leurs automatismes, leur expérience, et leurs structures d'organisation. Et ce en plus du fait qu'ils sont présents à tous les niveaux de l'administration locale. C'est pour cela que nous pensons que le changement doit s'opérer progressivement. Concernant les partis islamistes, il est clair qu'ils vont avoir leur part de la scène politique, mais ils restent figés dans le discours émotionnel, et ne peuvent résister à l'évolution de la pensée politique et à la critique en Algérie.Par ailleurs, ce qui est réellement positif, c'est le recul de la pensée régionaliste et tribale, qui ont marqué ces élections et qui acte incontestablement d'un changement sociopolitique qui touche le pays profond. Il s'agit pour l'heure de préserver ces acquis.

Amar Rekhila

Comment évaluez-vous la participation des jeunes universitaires à ce rendez-vous électoral ?

On peut comprendre à travers cette expérience, que malgré la forte participation des jeunes diplômés et universitaires, leur manque d'expérience, et l'absence des bilans des élus sortants, ont fait que l'action des jeunes se noie dans une campagne électorale où les concurrents étaient rodés à cette opération. À cela s'ajoute, la faiblesse des programmes et de leur adéquation avec la réalité du terrain et de la conjoncture. Car il faut dire qu'il y a une réelle misère et un taux de pauvreté qui ne peut être cerné uniquement dans les 900 communes évoquées par le président de la République. Il y a des communes qui n'ont aucune ressource de développement et qui doivent à ce titre s'appuyer sur le principe du jumelage et de la solidarité entre les communes pour vivre. Cela dit, le point le plus positif de ces élections est sans conteste l'émergence des universitaires, car il y avait une réelle absence dans certaines communes qui, aujourd'hui, accueillent des listes d'universitaires. C'est le retour de la compétence, de l'élite sur le terrain, que nous considérons comme un acquis considérable. **A.A.**

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

ÉLECTIONS LOCALES DU 27 NOVEMBRE

ADHÉSION AU PROJET DE RENOUVEAU NATIONAL

• TAUX DE PARTICIPATION DE 35,79% POUR LES APC ET DE 34,39% POUR LES APW

C'est à In Guezzam et à Bordj Badji Mokhtar, deux wilayas nouvellement créées dans le Sud, que l'Autorité indépendante des élections (Anie) a enregistré les taux de participation les plus élevés.

Plus de 71% pour l'une et 64 % pour l'autre, relève un document de la même instance détaillant par wilaya le taux de participation nationale de 35,79% pour ce qui est du vote pour les APC et de 34,39 % s'agissant des APW. Sur un corps électoral composé de plus de 23,7 millions plus de 8,5 millions ont accompli leur devoir national,a annoncé le président de l'ANIE Mohamed Charfi, tard dans la nuit de samedi à dimanche, à partir du CIC d'Alger. L'annonce des résultats préliminaires au cours de la traditionnelle conférence de presse est programmée au courant de la semaine. Le scrutin des locales, premier du genre de l'Algérie nouvelle, parachève le processus institutionnel rénové sur la base de nouvelles bases juridiques ayant permis de consacrer un véritable sursaut qualitatif en termes de moralisation de la vie politique par le bannissement de l'argent sale ou la corruption électorale, par l'élimination du système quotas, la consolidation des conditions de transparence et d'intégrité dans l'organisation des élections et l'émancipation politique de la société, la frange de la jeunesse en particulier. Bien des critères sont à valoriser comme l'engouement des électeurs. D'abord, le gage de crédibilité de l'Anie s'est nettement consolidé en termes de confiance renouvelée des électeurs en ses capacités et compétences d'organiser une élection exempte de tout reproche. Ensuite, et pour paraphraser son président Mohamed Charfi, ces élections «ont certifié de la symbiose entre d'une part, la volonté d'édification d'institutions fortes et pérennes, manifestement affichées au sommet de l'État à travers le projet de société préconisé par le président de la République pour le changement, et d'autre part, l'adhésion de la base citoyenne pour sa consécration sur le terrain». Dans plus d'une dizaine de wilayas, celles des frontières du Sud et même à l'Est du pays, le taux de participation a été au-delà de 50%. Dans une quinzaine d'autres, la participation se situe entre 40 et 50%. Hormis trois circonscriptions électorales, la participation a dépassé le seuil de 20% dans la quasi majorité des wilayas. De l'avis des analyses, journalistes et politologues, nombreux à intervenir sur les plateaux de télévision pour commenter la participation aux locales, «la mobilisation des électeurs en Kabylie est synonyme d'attachement réaffirmé à l'unité et la cohésion de la nation, et de surcroît d'un rejet pur et dur de toute tentative de division». Ils ont en outre estimé que l'engagement réitéré du président de la République de procéder à une révision radicale de Code communal et de wilaya dans le sens de conférer davantage de prérogatives aux élus et plus de moyens aux collectivités locales pour dynamiser les efforts de développement et en finir avec les disparités et manquements constatés ,tout cela a motivé les électeurs à se rendre plus nombreux aux urnes. Les mêmes intervenants ont soutenu que «le taux de participation est réel», mettant l'accent sur son évolution logique durant l'opération de vote à propos de laquelle le président de l'Anie avait assuré que toute tentative de trucage ou de fraude était quasi impossible au vue des moyens et de la logistiques mobilisés pour garantir la transparence et l'intégrité du scrutin.

Ph. Nesrine T.

Dans plus d'une dizaine de wilayas, celles des frontières du sud et même à l'est du pays, le taux de participation a été au-delà de 50%.

Karim Aoudia

LES ALGÉRIENS BOUDENT LARGEMENT LES URNES

Un scrutin et des leçons

Tendance lourde. D'élection en élection, les Algériens confirment une désaffection structurelle vis-à-vis de l'acte de vote. L'abstention enregistrée avant-hier appelle un sérieux examen sur le sens à donner à l'élection dans le contexte actuel.

De portée pourtant locale et censées intéresser beaucoup plus le citoyen du fait qu'elles le touchent directement, les élections locales de samedi n'ont pas dérogé à la règle qui a présidé aux trois derniers scrutins organisés au lendemain de la chute de l'ancien président Abdelaziz Bouteflika.

Le désintérêt de plus en plus marqué des Algériens pour le jeu électoral était, cette fois encore, au rendez-vous. Certes, le taux de participation provisoire à ces élections – 35,97% pour les APC et à peine 34,39% pour les APW – a connu une appréciable remontée, comparé à celui des législatives du 12 juin dernier (30,42%), mais il a perdu presque 10 points par rapport aux élections locales de 2017 (44,32% pour les APC et 42,84% pour les APW) et à celles de 2012 (44,27% pour les APC et 42,84% pour les APW).

Ce qui ressort des locales de samedi est que les électeurs des grandes villes du pays, où le Hirak est solidement implanté, ne se sont pas rendus, dans leur écrasante majorité, dans les bureaux de vote. À Alger par exemple, le taux de participation est d'à peine 18,25% pour les APC et 16,27% pour les APW. Même topo à Oran où il n'a été que de 21,46% pour les APC et de 21,45% pour les APW. La capitale de l'est du pays, Constantine, n'a, elle aussi, pas massivement voté, enregistrant un taux de participation de 24,70% pour les APC et de 23,76% pour les APW.

Fait nouveau, cette aversion pour la chose électorale a gagné les wilayas de l'intérieur et du sud du pays qui, par le passé, votaient en force. C'est le cas de la wilaya de Sétif où le taux de participation a été de 35,66% pour les APC et de 32,78% pour les APW, de Béchar (37,38% pour les APC et 37,06 pour les APW) ou encore de Tamanrasset (50,07% pour les APC et 50,05% pour les APW).

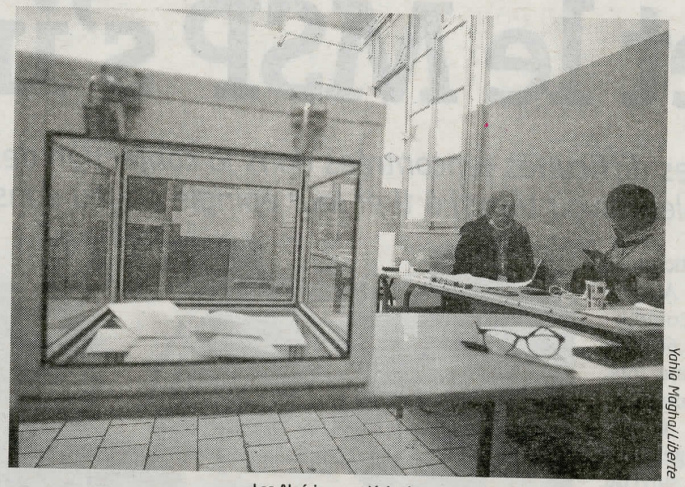

Yahia Magha/Liberte

Les Algériens se désintéressent de plus en plus des élections.

Autrement dit, la bouderie électorale, qui, par le passé, se limitait à la seule Kabylie, s'est quelque peu étendue et même aggravée ces deux dernières années, fragilisant, du coup, l'édifice électoral mis en place ces dernières années.

Une victoire morale pour le Hirak alors, et sans livrer bataille ? S'il est un peu tôt pour tirer des conclusions, il est possible d'avancer que l'esprit du Hirak et les grands espoirs qu'il a suscités chez beaucoup d'Algériens a pesé peu ou prou dans les résultats de ces élections.

Mais de quoi ce faible taux de participation aux différentes élections a-t-il le nom ? Quel sens peut-on lui conférer ?

D'aucuns peuvent bien invoquer la faiblesse de la campagne électorale menée par les partis et les indépendants pour expliquer cette nouvelle déception électorale.

Ce qui n'est pas tout à fait faux en voyant certains candidats promettre monts et merveilles, alors que le président Tebboune, lui-même, a reconnu que plus de 900 des 1 500 communes que compte le pays sont très pauvres. On peut aussi avancer l'élément de la profusion de candidatures – plus de 50 partis et 900 listes d'indépendants étaient en lice – qui aurait pu avoir un effet repoussoir auprès des citoyens. À coup sûr, l'écroulement du pouvoir d'achat des Algériens, par la faute d'une crise économique ayant frappé de plein fouet le pays, provoquée par la baisse des cours du pétrole, mais aussi de la pandémie de coronavirus, est aussi pour quelque chose dans cette apparente répulsion de l'Algérien pour le vote.

Mais tous ces éléments d'analyse, aussi pertinents soient-ils, semblent bien insuffisants pour expliquer un phénomène d'une telle ampleur. Et ce refus de beaucoup d'Algériens d'aller choisir les élus qui vont s'occuper de leurs problèmes de tous les jours (eau, routes, etc.) peut être significatif d'une perte de confiance en la possibilité de réaliser un quelconque changement par le biais des élections, mais aussi d'un mécontentement populaire sur la gestion des affaires du pays. Autrement dit, le gouvernement semble n'avoir pas su rétablir la confiance déjà bien fragile entre le citoyen et l'État sans laquelle aucun projet politique ne peut être mené à bon port.

Aussi, les résultats de ce scrutin doivent interpeller toute la classe politique, partis et dirigeants, sommée en quelque sorte à des remises en question, voire à des révisions déchirantes, pour réconcilier l'Algérien avec la politique. C'est une urgence nationale, surtout qu'aujourd'hui, le bateau Algérie fait plus que jamais face à bien des vents contraires.

A. CHIH

LIBERTE LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER

35,97% DE PARTICIPATIONS POUR LES APC ET 34,39% POUR LES APW

Charfi salue un «rebond d'affluence»

Le taux de participation national à l'élection des membres des Assemblées populaires communales a atteint 35,97% et 34,39% pour les Assemblées populaires de wilaya (APW) à la clôture des urnes à 20h, a annoncé samedi soir le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, lors d'une conférence de presse sur les résultats préliminaires du déroulement de l'opération de vote. La capitale, et c'est une première, a enregistré le plus faible taux de participation, suivie de Béjaïa, de Tizi Ouzou et Oran. Alors que les plus forts taux de participation sont détenus par les wilayas du Sud, à leur tête In Guezzam, Bordj Badji Mokhtar, Beni Abbès et In Salah. La participation à ce double scrutin, s'est réjoui M. Charfi, a été plus forte que les précédentes consultations, gagnant 12 points par rapport aux législatives du 12 juin dernier. Ce samedi, au fil de ses conférences de presse, le président de l'ANIE a rejeté toute comparaison avec les élections locales organisées sous l'ère de l'ancien président, Abdelaziz Bouteflika. Il a expliqué que les modes de scrutin étaient différents et qu'on ne pouvait comparer qu'avec les votes organisés depuis la présidentielle de décembre 2019. Pour M. Charfi, la participation à ces élections locales a connu *«un rebond d'affluence»* par rapport aux législatives de juin, marquées par le plus fort taux d'abstention de l'histoire algérienne, avec seulement 23% de votants. Cependant pour les experts et les observateurs, les résultats de ces locales qui, pourtant, suscitent l'intérêt des citoyens reste en deçà des attentes et espérances. Côté organisation, le scrutin s'est déroulé dans la sérénité et aucun incident majeur n'a été enregistré. Selon le président de l'ANIE, les quelques dépassements ont été signalés dans certaines wilayas, comme Oran et Djelfa, et leurs auteurs ont été traduits en justice. *«Un seul cas d'un électeur qui a détruit une urne»* a été enregistré, et M. Charfi a précisé que cet incident *«est un délit grave puni par la loi et que l'auteur a été soumis à la justice»*. Hier aucun parti politique ou candidat indépendant n'a commenté ces premiers résultats. Pour l'heure, ce taux de participation reste provisoire et les résultats préliminaires ne seront communiqués que dans les prochains jours. M. Charfi préfère attendre l'expiration des délais réglementaires impartis au traitement des recours, qui seront potentiellement déposés par les candidats ou leurs formations politiques, avant de livrer les chiffres définitifs du scrutin. La loi organique portant régime électoral édicte, au chapitre des élections locales, que «la commission électorale de wilaya, centralise et consolide les résultats enregistrés et transmis par les commissions électorales communales» et procède, par la suite, au dépôt des «procès-verbaux des résultats accompagnés des réclamations, auprès du secrétariat de la délégation de wilaya de l'ANIE dans un délai maximal de 96 heures, à compter de la date de clôture du scrutin». Le président de l'ANIE a, toutefois, le droit de proroger ce délai de 48 heures si besoin. La loi électorale souligne, dans ce contexte, que les réclamations des électeurs pour les élections des APC et APW sont consignées au procès-verbal du bureau de vote, où l'électeur a exprimé son suffrage. «Ces réclamations sont transmises avec le procès-verbal à la commission électorale de wilaya», note encore la loi.

Nabila Amir

El Watan

El Watan

ÉLECTIONS LOCALES

Les enseignements d'un scrutin

● Même si la tendance abstentionniste se poursuit, il y a eu toutefois, eu égard probablement à l'intérêt «direct» que présentent ces élections pour le citoyen, une légère amélioration par rapport aux deux précédents rendez-vous électoraux.

L'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) a annoncé, samedi soir, un taux de participation de 35,97% pour les élections des membres des Assemblées populaires communales (APC) et 34,39% pour les APW. Même si la tendance abstentionniste se poursuit, il y a eu toutefois, eu égard probablement à l'intérêt «direct» que présentent ces élections pour le citoyen, une légère amélioration par rapport aux deux précédents rendez-vous électoraux, les législatives de juin dernier et le référendum sur la Constitution du 1er novembre 2020, qui n'ont enregistré qu'un taux de participation de 23%. Dernière étape du processus de renouvellement des instances élues, le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, qui en avait fait son credo lors de sa campagne électorale pour l'élection présidentielle qui l'avait fait élire, aurait sûrement souhaité un meilleur chiffre. Or, vu le contexte dans lequel se sont tenues les élections, avec une situation politique marquée par beaucoup d'arrestations et le boycott de plusieurs partis de l'opposition, ce résultat était plutôt prévisible. Bien entendu, les lectures différeront selon le positionnement de chacun par rapport à la participation ou non au scrutin. Les participants se sont félicités de la tenue de ces locales dans des conditions *«normales»*, comme d'ailleurs l'a fait remarquer Mohamed Charfi, le président de l'ANIE, même si le Front des forces socialistes (FFS) avait dénoncé, le jour du vote, dans un communiqué signé par son premier secrétaire national, Youcef Aouchiche, *«de nombreux abus qui ont entaché le processus électoral à ses premières heures, affectant son intégrité»*. Les boycotteurs, quant à eux, ont mis en relief la persistance de la désaffection –les élections locales ayant habituellement attiré plus d'électeurs que les autres rendez-vous – assimilée, selon eux, à un refus exprimé par les électeurs de légitimer le processus proposé. *«Le rejet de la mascarade électorale en sort triomphal. Désormais, la légitimité est à celles et ceux qui ont rejeté l'agenda du régime. La crise de confiance dans les institutions n'a jamais atteint un tel niveau depuis l'indépendance du pays avec quatre rendez-vous électoraux successifs boudés par l'écrasante majorité du peuple algérien»*, a estimé, à cet effet, Atmane Mazouz, un responsable au Rassemblement pour la culture et la démocratie (RCD). Il est vrai que le processus de renouvellement des instances n'a pas bénéficié d'une adhésion populaire importante qui lui conférerait la légitimité nécessaire pour tout projet politique. Au-delà des chiffres à l'échelle nationale, les taux de certaines wilayas, généralement celles qui comptent le plus d'électeurs, ont été assez faibles, à l'image de la capitale où a été enregistré le taux le plus bas, pour ce qui est des APC, avec 18,25%. Il y a également Oran avec 21,46%, en plus bien entendu Tizi Ouzou et Béjaïa, qui ont enregistré respectivement des taux de 20 et 18,36%, même s'ils sont, pour ces deux dernières, loin des 2% des législatives de juin dernier. Le «score» réalisé ce samedi, quoi que meilleur que ceux des deux précédents rendez-vous électoraux, reste inférieur à celui des élections locales de 2017 (44%). Parallèlement, le processus en question, notamment les législatives et les locales, n'a pas abouti à une reconfiguration du champ politique. Selon les premières indications, c'est le PFLN qui est en tête dans plusieurs wilayas, même si beaucoup de listes «indépendantes» ont réussi à se placer. Lors des législatives de juin dernier, c'est ce même parti qui était arrivé en tête en réussissant à arracher 98 sièges, suivi des indépendants (84), MSP (65) et RND (58). Si le PFLN et le RND n'ont pas obtenu la majorité à l'Assemblée, ils restent importants sur l'échiquier institutionnel en totalisant plus du tiers des sièges, sans compter les autres formations de moindre envergure et des indépendants qui se rallient généralement à eux. En somme, les deux rendez-vous électoraux n'ont pas «reconfiguré» la scène politique. Cela alors que des partis de l'opposition ne cessent de dénoncer un climat délétère marqué, selon eux, par des entraves récurrentes à l'exercice politique et des libertés. Si ces locales ont «offert» aux citoyens de nouveaux élus, le questionnement autour du rôle que pourront jouer ces derniers dans la préservation des acquis démocratiques reste posé.

Abdelghani Aïchoun

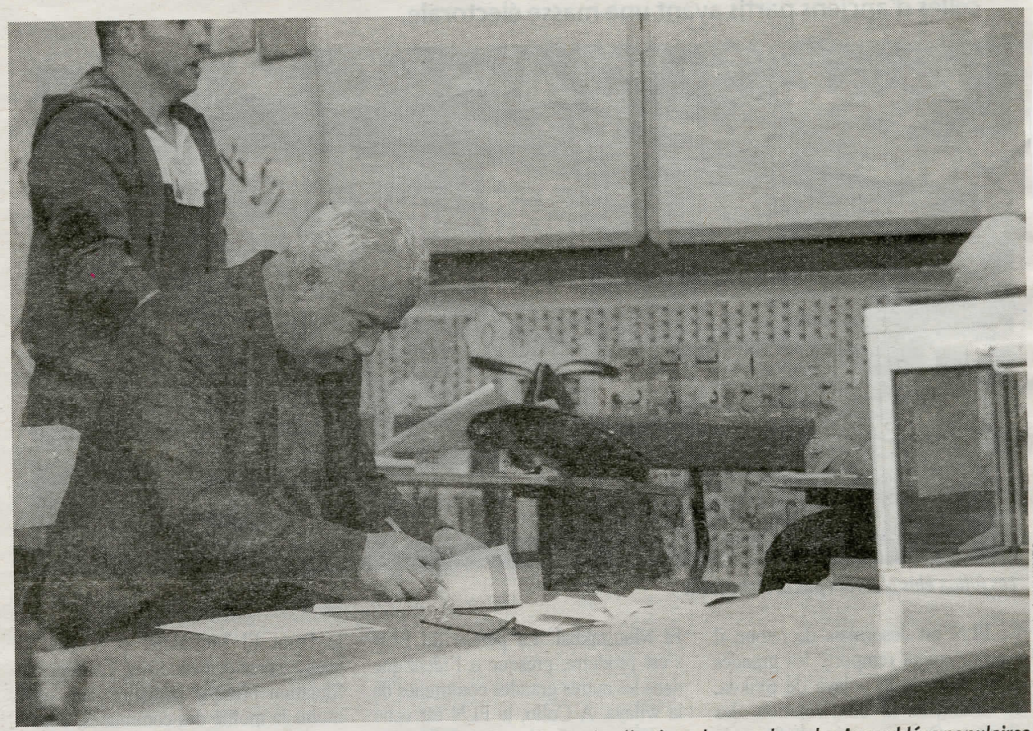

PHOTO : SAMI K. /ARCHIVES

L'ANIE a annoncé, samedi soir, un taux de participation de 35,97% pour les élections des membres des Assemblées populaires communales (APC) et 34,39% pour les APW

ÉLECTIONS LOCALES

Les résultats provisoires attendus cette semaine

Les résultats préliminaires des élections locales anticipées qui se sont déroulées avant-hier, devaient commencer à être connus, dès hier en fin de journée ou au plus tard aujourd'hui avant que le président de l'Autorité nationale indépendante des élections ne donne davantage d'éléments, notamment le classement des partis selon le nombre de sièges obtenus par chacun d'eux dans les Assemblées communales et de wilaya.

M. Kebci - Alger-(Le Soir) - Ce sera ce mardi ou ce mercredi, à l'occasion d'une conférence de presse que Mohamed Charfi devra animer. D'ici là, les délégations locales de l'Anie au niveau des communes et des wilayas poursuivaient, hier, encore, l'opération de consolidation des résultats en termes de répartition des sièges parmi les listes en course dans chaque circonscription électorale pour départager des candidats eux-mêmes selon le nombre de voix exprimées, obtenues par chacun d'eux.

Cela dit, et selon des sources proches de certains partis, il n'a pas été enregistré de majorité au niveau de près des deux tiers des APC, ce qui suppose des tractations et des alliances purement locales pour la désignation des édiles communaux et par la même, l'installation des exécutifs.

Et pour ce qui est des assemblées où des majorités, absolue ou relative qui ont été comptabilisées, le duo Front de libération nationale et le Rassemblement national démocratique tirerait son épingle du jeu, suivi par le Front el Moustakbal et le Mouvement de la société pour la paix. Aucun des responsables de ces partis, contactés, hier, n'a daigné nous répondre. Ceci, au moment où le Front des forces socialistes, par la voix d'un de ses cadres, obtiendrait une soixantaine d'APC où il a enregistré des majorités absolue et relative, en sus de majorités absolues qu'il aurait obtenues au niveau des deux APW de Tizi-ouzou et de Béjaïa. Ces deux wilayas, les principales de la Kabylie où le vieux front a arraché, selon Rachid Chaïbi, respectivement, 28 et 26 communes, en plus de trois communes à Boumerdès (Naciria, Ammal et Afir), quatre communes à Bouira dont Cheurfa et Saharidj, deux à Sétif (Beni-Ourtilane et Aïn-Legredj) et deux communes à Alger (Bologhine et Oued-Koriche).

Aussi, et après la publication des résultats provisoires de ces élections attendus, donc, cette semaine, il faudra par la suite, attendre la publication des résultats définitifs à l'expiration des délais de recours prévus par la loi organique portant régime électoral.

Selon l'article 185 de l'ordonnance 21-01 du 10 mars 2021, relative au régime électoral, «la commission électorale de wilaya centralise et consolide les résultats enregistrés et transmis par les commissions électorales communales» et procède, par la suite, au dépôt des «procès verbaux des résultats accompagnés des réclamations, auprès du secrétariat de la délégation de wilaya de l'Anie dans un délai maximal de 96 heures, à compter de la date de clôture du scrutin».

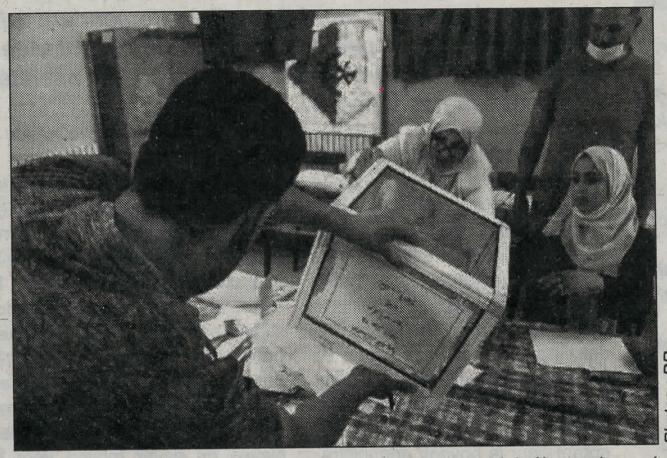

Photos : DR

Conformément à cet article, le président de l'Anie peut, le cas échéant, proroger le délai de 48 heures, au maximum. La loi électorale souligne, dans ce contexte, que les réclamations des électeurs pour les élections des membres des Assemblées populaires communales et de wilaya sont consignées dans le procès-verbal du bureau de vote où l'électeur a exprimé son suffrage. «Ces réclamations sont transmises avec le procès-verbal à la commission électorale de wilaya», précise encore la loi.

La délégation de wilaya de l'Autorité nationale indépendante des élections est appelée à statuer sur les réclamations que prévoit l'article 186 de la loi électorale, qui désigne également le coordinateur de cette instance pour «proclamer les résultats provisoires des élections des assemblées communales et de wilaya dans un délai de 48 heures, à compter de la date de réception des procès-verbaux de la commission électorale de wilaya par la délégation de wilaya de l'autorité indépendante».

Néanmoins, ce délai peut, en cas de besoin, être prorogé de 24 heures par décision du coordinateur de la délégation de wilaya de l'Anie.

À ce titre, la loi accorde à toute liste de candidats aux élections des Assemblées populaires communales et de wilaya, à tout candidat et tout parti participant aux élections, la possibilité de «contester les résultats provisoires devant le tribunal administratif territorialement compétent, dans un délai de 48 heures qui suit la proclamation des résultats provisoires». Le tribunal administratif doit, dans ce cas, «statuer dans un délai de 5 jours francs, à compter de la date de recours».

L'article 186 de la loi électorale stipule que «le jugement du tribunal administratif est susceptible d'appel dans un délai de 3 jours francs, devant le tribunal administratif d'appel territorialement compétent, à compter de la date de notification du jugement». Un tribunal qui doit, conformément à la loi, «statuer dans un délai de 5 jours francs, à compter de la date d'introduction de l'appel». La loi électorale souligne que, «l'arrêt du tribunal administratif d'appel n'est susceptible d'aucune voie de recours».

Cela dit, et en cas de recours juridictionnels, «les résultats deviennent définitifs après le prononcé du jugement», consacre ladite loi qui prévoit également que dans les deux cas, «les résultats définitifs sont publiés par le coordinateur de la délégation de la wilaya de l'Autorité indépendante» et que, «les résultats définitifs ne sont pas susceptibles de recours».

Pour rappel, le taux de participation national au scrutin de l'élection des membres des Assemblées populaires communales (APC) a atteint 35,97% et 34,39% pour l'élection des Assemblées populaires de wilaya (APW) à la clôture du scrutin à 20h, selon les données dévoilées samedi soir par l'Anie.

Un total de 23 717 479 électeurs ont été appelés à élire leurs représentants parmi les 115 230 candidats pour les APC et 18 993 candidats pour les APW.

M. K.